مجلة كلية الآداب بقنا (ورقة أكاديمية علمية محكمة)

" فرنسا وقضية القوات الخاصة في سوريا ولبنان ١٩٤٣ – ١٩٤٥م / "

د/سيد محمد عبد العال
أستاذ مساعد بقسم التاريخ بكلية ألآداب بقنا

فرنسا وقضية القوات الخاصة في سوريا ولبنان

١٩٤٣ – ١٩٤٥م

د. سيد محمد عبد العال

كانت السلطة الفرنسية في سوريا ولبنان قد أنشأت وأدارت في عهد الانتداب مصالح مشتركة للبلدين كمصالح الجمارك والبريد والآثار والأمن العام ، وكذلك ما عرف بالقوات الخاصة . وفي عقب إعلان استقلال البلدين عام ١٩٤٣م أخذت هذه السلطة تماطل في موضوع تسليم صلاحياتها والمصالح المشتركة التي كانت قد أنشأتها والتي كان أبرزها أمر تسليم الحكومتين السورية واللبنانية هذه القوات في بلديهما ، فبالرغم من الاتفاقيات التي عقدت بشأن تسليم هذه القوات فإن فرنسا عطلت تسليمها حتى تم ذلك في عام ١٩٤٥م .

أولاً : فرنسا وتكوين القوات الخاصة .

سيطرت فرنسا على سوريا ولبنان عقب الحرب العالمية الأولى ، حيث تقرر انتدابها على البلدين ، وبالتالي صدر قرار الانتداب في عام ١٩٢٠م ، والذي جاءت فيه المادة الثانية لتتحدث عن حق الدولة المنتدبة في أن تنظم القوات المحلية اللازمة للدفاع عن البلاد ، وللمحافظة على الأمن الداخلي بها ، واشترط في ذلك أن تؤلف هذه القوات من سكان البلاد التي يشملها الانتداب ، على أن تصبح هذه القوات فيما بعد تابعة للحكومات المحلية [١] ، وبذلك بدأت السلطة الفرنسية في تكوين ما عرف بالقوات الخاصة في البلدين بداية من العام ١٩٢٠م [٢] . وكعادة السلطات الاستعمارية عند تشكيل الجيوش في مستعمراتها حيث يتم تجنيد الضباط والجنود من أبناء الأقليات أو من سكان المناطق النائية والأكثر تخلفاً بالبلاد ، لذا فإن فرنسا اعتمدت هذه السياسة في تشكيلها للقوات الخاصة في سوريا ولبنان [٣] .

---

[١] نجيب الأرمنازي : سوريا من الاحتلال حتى الجلاء ، معهد الدراسات العربية ، القاهرة ١٥٠ ص ١٩١ .

[٢] محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية : دورة الانعقاد الأولى ، ملحق الجلسة الثالثة ، بتاريخ ٦ يونية ١٩٤٥م ، ص ٧٠ .

[3] Morrais Janowitz , the military in the political development of the new nations . Chicago univ. press, Chicago 1964 , p. 52 .

ففي سوريا كانت طائفة العلويين كأقلية تمثل أكثرية واضحة بين طائفة الجنود بهذه القوات ، فمن ثماني كتائب كانت تخدم في البلاد تحت سلطة الفرنسيين كانت هناك ثلاث كتائب مشاة من العلويين ، ولم تكن هناك أية كتيبة من السنة العرب ، ومن بين اثنتي عشرة فرقة من الفرسان كانت هناك فرقة واحدة من السنة القرويين من " دير الزور " ومن المدن السورية الأخرى مثل مدينة " أدلب " [٤] . وأما باقي العناصر فقد جاءت من الدروز والأكراد والإسماعيلية والأرمن ، وغيرهم من الأقليات [٥] ، وقد اتبعت فرنسا نفس هذه السياسة في لبنان . ومن الواضح أن غرض السلطة الفرنسية من ذلك هو ضمان ولاء هذه الفئات لسياستها ، ولأجل تفتيت الوحدة الوطنية ضماناً لاستمرار سيطرتها [٦] ، هذا فضلاً عن اعتقاد المستعمرين بأن المجندين من المناطق الأكثر بدائية هم أفضل المقاتلين ، وكذلك أقل تلوثاً بفساد التمدين [٧] ، ثم إن الأقليات كالدروز والعلويين وغيرهم كانوا يعتبرون الجيش حرفة لهم [٨] ، وقد ساعد على سياسة التجنيد هذه أن ملاك الأراضي والعائلات التجارية كانوا يرفضون إرسال أبنائهم إلى الخدمة العسكرية لأنها من وجهة نظرهم تعبيراً عن خدمة المصالح الاستعمارية الفرنسية في بلادهم [٩] .

ومن جانب آخر ، قامت السلطة الفرنسية بتشكيل ما عرف بقوات الهجانة في سوريا ، وهذه القوات كانت تنقسم إلى قسمين : قسم كان يسمى بمراقبة البدو ، وآخر كان يسمى بالهجانة ، حيث وضعت هذه القوات تحت السيطرة الفرنسية [١٠] . وفي لبنان قامت هذه السلطة في الأول من يونية عام ١٩٤٣م بتشكيل لواء لبناني تحت اسم

---

(4) **Hanna Batatu** , some observations on the social roots of Syria's ruling military group and the causes for its dominance , the Middle East journal , vol. 35 , N. 3 , Summer 1981 , p. 341 .

(5) **F. O., 371/40299** , From Beirut to foreign office., No. 91, D. December 29, 1943 .

(٦) نيقولاس فان دام : الصراع على السلطة في سوريا ١٩٦١ – ١٩٩٥م ، طبعة ثانية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ١٩٩٥م ، ص ٢٦.

(٧) إليعازر بعيري : ضباط الجيش في السياسة والمجتمع العربي ، ترجمة : بدر الرفاعي، القاهرة ١٩٩٠م، ص ٣٣٥.

(8) **Bernard Vernier** , Armée et politique au Moyen Orient , payot , Paris 1966 , p. 188 .
Hanna Batatu , op., cit., p. 341 .

(9) **Hurewitz J. C.**, Middle East politics , the military dimension , London 1969 , p. 153 .

(١٠) محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية : دورة الانعقاد الأولى ، الجلسة الثالثة ، بتاريخ ٦ يونية ١٩٤٥م ، ص ٤٧ .

" اللواء الخامس الجبلي " بقيادة أحد كبار ضباطها وهو الكولونيل " أليساندري " ، وعاونه أركان حرب مؤلف من أربعة ضباط فرنسيين وملازم لبناني هو " جوزيف بريدي " ، وكان تمركز اللواء عند تشكيله في منطقة " ضهر البيدر " ، ثم انتقلت قيادة هذا اللواء إلى بيروت ، بينما أقام فوج المشاة الأول في " مرجعيون " والثاني في " بعبدا " والثالث في " ضبية " ، وقد ظلت السيطرة على هذا الفيلق للجانب الفرنسي رغم انتقال قيادته للزعيم فؤاد شهاب في أول أبريل ١٩٤٤م ، وهو ما دفع الحكومة اللبنانية إلى أن تطلب في ١٥ يونية ١٩٤٤م من الجنرال " بينيه " Peynet القائد العام الفرنسي وضع فوج من هذا اللواء تحت إمرتها، حيث تمت الموافقة وسلم الفوج إليها في ١٧ يونية عام ١٩٤٤م[١١] وقد صرف على تكوين هذه القوات من أموال السوريين واللبنانيين ، كما أن الثكنات التي كان أفراد القوات الخاصة يقيمون فيها كان بعضها قائماً منذ العهد العثماني ، والبعض الآخر أنشئ بأموال البلدين [١٢] ، ثم إن جميع ما حصلت عليه القوات الخاصة من أسلحة وعتاد كان بأموال سورية ولبنانية [١٣] .

والحقيقة أن الخدمة في القوات الخاصة كانت من الأمور غير المستحبة لأبناء البلدين ، فقد ذكر أمين الحافظ [*] : بأنهم كانوا في وقت من الأوقات إذا ما سمعوا في حلب أن شخصاً ما أصبح جندياً في هذا الجيش اعتبروا ذلك كبيرة من الكبائر [١٤] . ومع ذلك فقد انضمت أعداد كبيرة من السوريين واللبنانيين إلى القوات الخاصة عند تشكيلها ، ففي سوريا وحدها بلغ عدد المنضمين إلى هذه القوات ما تعداده خمسة آلاف رجل ، حيث كانت الخطة معدة لأجل زيادة هذه القوات إلى عشر كتائب من المشاة ، وعشرين كتيبة من الخيالة [١٥] . وقد زاد عدد هذه القوات زيادة كبيرة حتى بلغ عددها عام ١٩٤٥م اثنين وعشرين ألف عسكري ، والذين كان من بينهم عدد ٣٦٥ ضابطاً ، ولم يكن بين ضباط أركان الحرب إلا ضابطاً واحداً من الفرنسيين ، وأما بقية أركان الحرب فكانوا من

---

[١١] منير تقي الدين : الجلاء ، دار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٥٦م ، ص ص ١٤٩ – ١٥١ .

[١٢] محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية : دورة الانعقاد الأولى ، الجلسة الأولى ، بتاريخ ٤ يونية ١٩٤٥م ، ص١١ .

[١٣] نفسه ، الجلسة الثالثة ، بتاريخ ٦ يونية ١٩٤٥م ، ص٥٢ .

[*] رئيس الجمهورية السورية الأسبق .

[١٤] أحمد حمروش : قصة ثورة يولية ١٩٥٢م ، ٦ أجزاء ، الطبعة الثانية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، د. ت ، ج٣، ص٣٢ .

[15] Gorden Torrey , Syrian politic and the military (1945-1958), Ohio State univ. press , Ohio 1964 , p. 44.

السوريين واللبنانيين [١٦] . ورغم ذلك ظلت قيادة القوات الخاصة بيد الفرنسيين ، وتتبع في ذلك قيادتهم المباشرة [١٧] .

وبذلك استغلت السلطة الفرنسية هذه القوات في السيطرة على الأوضاع داخل سوريا ولبنان، حيث أكد أكرم الحوراني بأن القوات الخاصة أنشئت لا لتكون جيشاً وطنياً، ولكن كانت الغاية من وراء إنشائها قيام هذه القوات بقمع كل حركة وطنية تنشأ في البلاد، فقد قمع الفرنسيون الثورة السورية في عام ١٩٢٥م بمساعدة القوات الخاصة[١٨]، وجعلوا مصلحة الأمن التي تقوم بأمرها هذه القوات وكراً للجاسوسية بعد أن زادوا من عدد أفرادها وبثوهم في أنحاء البلاد ينشرون الإشاعات المغرضة ويزرعون بذور الفتنة والتفرقة بين أبناء الوطن الواحد [١٩] . والحقيقة أن هذا المسلك من سلطة الاحتلال ، فضلاً عن تحكم الضباط الفرنسيين في هذه القوات وإساءتهم باستمرار لكرامة ومشاعر أفرادها الوطنية والقومية [٢٠] جعل العديد من الضباط السوريين يرفضون السيطرة الفرنسية على القوات الخاصة ، ويرفضون سياسة فرنسا في اتخاذها أداة لقمع الحركة الوطنية ، وهو ما دفع العديد منهم إلى ترك الخدمة والانضمام للقوى الوطنية [٢١] . وأما في لبنان ، فقد أكد رئيس الحكومة عبد الحميد كرامي بأن أفراد القوات الخاصة في بلاده أظهروا عواطف وطنية طيبة ، فقد عرضوا خدماتهم على حكومتهم ، وأكدوا على أنهم مستعدون للتخلي عن الفرنسيين والالتحاق بسلطة الحكومة حينما يطلب إليهم ذلك ، وأنهم يفضلون الموت على أن يتم أمرهم بقتل أبناء وطنهم [٢٢] .

---

[١٦] محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية : دورة الانعقاد الأولى ، الجلسة الأولى ، بتاريخ ٤ يونية ١٩٤٥م ، ص١١ .

[17] **F. O. , 371 / 40299** , from Beirut to foreign office , No. 91 , D. December 29 , 1943 .

Grodan Torrey , op., cit. , p. 44 .

[١٨] مذكرات أكرم الحوراني ، أربعة أجزاء ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ٢٠٠٠م ، ج١ ، ص ٤٣٩ .

Hourani A. H., Syria and Lebanon , London 1946 , p.p. 291 – 292 .

[١٩] محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية : دورة الانعقاد الأولى ، الجلسة الرابعة ، بتاريخ٦ يونية ١٩٤٥م ، ملحق ص ٧١ .

[20] **Safouh Al-Akhrass,** Revolutionary change and modernization in the arab world (a case from Syria), Damascus , 1972, p. 113 .

[٢١] مذكرات أكرم الحوراني ، ج١ ، ص ٣٦٨ .

[٢٢] محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية : دورة الانعقاد الأولى ، الجلسة الأولى ، بتاريخ ٤ يونية ١٩٤٥م ، ص ١٤ .

على أية حال ، كان من المتفق عليه انتقال القوات الخاصة إلى سلطة الحكومتين السورية واللبنانية عندما وضعت بنود معاهدة عام ١٩٣٦م بين فرنسا وكل من سوريا ولبنان ، حيث قضت إحدى المواد في المعاهدتين على قيام الحكومتين السورية واللبنانية بتأمين الأمن الداخلي والدفاع عن الحدود ضد الاعتداء الخارجي ، وهو ما يعني تسليم هذه القوات للقيام بهذه الأعباء ، غير أن عدم التصديق على المعاهدتين حال دون إتمام انتقالها [٢٣] ، وعلى أثر ذلك قامت السلطة الفرنسية بفصل القوات الخاصة عن قيادة الجيش الفرنسي وصارت لها قيادة مستقلة [٢٤] . وبذلك ظلت هذه القوات تحت سيطرة السلطات الفرنسية حتى نالت كل من سوريا ولبنان استقلالهما في عام ١٩٤٣م ، ومن ثم كانت المطالبة منهما عقب الاستقلال بضرورة انتقال هذه القوات إلى سلطة الحكومة الوطنية في كلا البلدين .

ثانياً : فرنسا والقوات الخاصة فى ظل اتفاقية المصالح المشتركة ١٩٤٣م .

في عام ١٩٤٣م أصدر هيللو **Helleu** نائب الحاكم العام الفرنسي بسوريا ولبنان قراراً بإعادة الدستور وإجراء انتخابات نيابية في البلدين ، وذلك تحقيقاً لمطالبهما حتى يتحقق لهما شكل الاستقلال الكامل [٢٥] . وبالفعل تم ذلك ، حيث اجتمع المجلس الوطني السوري في ١٧ أغسطس ١٩٤٣م وانتخب شكري القوتلي كرئيس للجمهورية ، والذي بدوره كلف سعد الله الجابري بتشكيل الحكومة [٢٦] . وأما في لبنان ، فقد انعقد المجلس المنتخب في ٢١ سبتمبر ١٩٤٣م وانتخب بشارة الخوري كرئيس للجمهورية ، والذي

---

[٢٣] زهير الشلق : من أوراق الانتداب ، دار النفائس ، بيروت ١٩٨٩م ، ص ص ٣٠٥ – ٣٠٦ .
سليمان السبعاوى : تاريخ النضال الشعبي في الإقليم السوري ، دمشق ١٩٦٠م ، ص ص ١٥٨ – ١٥٩.

[٢٤] محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية : دورة الانعقاد الأولى ، الجلسة الثالثة ، بتاريخ ٦ يونية ١٩٤٥م ، ص ٥٠ .

[٢٥] بشارة الخوري : حقائق لبنانية ، ثلاثة أجزاء ، منشورات أوراق لبنانية ، بيروت ١٩٦٠م ، ج١ ، ص ص ٢٥٠ – ٢٥٢ .
بيربوداغوفا : الصراع في سوريا ١٩٤٥ – ١٩٦٦م ، ترجمة : ماجد علاء الدين ، أنيس المتني ، مطبعة الصباح ، دمشق ١٩٨٧م ، ص ٩ .

[26] **Majid Khaddur** , Constitutional Development in Syria, the Middle East Journal, Volume 5, 1951, p. 147.

قام بتكليف رياض الصلح بتشكيل أول وزارة في عهد الاستقلال [٢٧] . وعقب ذلك كان التكليف الأول للحكومتين هو إجراء المفاوضات مع السلطة الفرنسية لاستلام المصالح المشتركة التي كانت بيد الفرنسيين ومن بينها القوات الخاصة [٢٨] .

والمطالبة بهذه المصالح كان يتطلب التوافق بين الدولتين حول هذه المصالح أولاً ، حيث كانت قد جرت مباحثات بينهما في عام ١٩٤٢م ، والتي انتهت بوضع مشروع اتفاق أعيد النظر فيه عام ١٩٤٣م ، ووقع من الحكومتين في أول أكتوبر ١٩٤٣م ، والذي قضى بأن تبقى الدولتان ضمن وحدة جمركية واحدة مع المحافظة على المشاركة في بعض المصالح كإدارة حصر التبغ ، هذا مع استلام كل دولة منهما ما يتعلق بها من مصالح مشتركة على وجه الاستقلال ، ونص الاتفاق أيضاً على تشكيل مجلس أعلى لهذه المصالح يتألف من ثلاثة أعضاء من كل بلد من البلدين ، وعلى أن يكون لهذا المجلس اختصاصات تشريعية تأخذ الصفة التنفيذية من قبل مجلس الوزراء في كلا البلدين ، وقد وقع هذا الاتفاق من الجانب السوري سعد الله الجابري وجميل مردم ، ومن الجانب اللبناني رياض الصلح وسليم تقلا ، وأبلغ الاتفاق إلى السلطة الفرنسية من أجل تسليم جميع المصالح المشتركة التي تديرها هذه السلطة باسم البلدين [٢٩] .

وعلى أثر هذا الاتفاق بدأت المباحثات بين الجانب الفرنسي والجانب " السوري – اللبناني " ، حيث عقد اجتماع أولي في بيروت بين الجنرال كاترو Catroux وبين ممثلي الحكومة اللبنانية وبحضور الرئيس بشارة الخوري [٣٠] ، وفي ٢٢ ديسمبر ١٩٤٣م جرت المفاوضات في دمشق بين الجانب الفرنسي [*] برئاسة الجنرال كاترو ، والجانب السوري [*] – اللبناني [*] وبحضور الرئيس شكري القوتلي ، وقد حاول الجنرال كاترو

---

[٢٧] بشارة الخوري : مصدر سابق ، ج٢ ، ص١٧ .

[28] Majid Khadduri, op., cit., p. 147 .

[٢٩] زهير الشلق : مرجع سابق ، ص ٣٠٦ .

[٣٠] وزارة الخارجية المصرية : كود أرشيف رقم ٧٨٠٠٤٥٦٥٨ ، ملف رقم ٣ جـ١ ، خطاب بتاريخ يناير ١٩٤٤م .

[*] مثل الجانب الفرنسي : الجنرال كاترو ، السيد شاتينيو ، الكونت أوستروروغ .

[*] مثل الجانب السوري : سعد الله الجابري رئيس الوزراء ، جميل مردم وزير الخارجية ، خالد العظم وزير المالية .

[*] مثل الجانب اللبناني : رياض الصلح رئيس الوزراء ووزير المالية ، سليم تقلا وزير الخارجية .

التفاوض على أساس الحقوق الانتدابية الفرنسية بالبلدين ، ولكن الحكومتين رفضتا البحث على هذا الأساس [٣١] ، وأصرتا على البحث في أمر تسليم المصالح المشتركة ، وبالفعل تم إجراء المباحثات على هذا الأساس وتم توقيع اتفاق بين الجانبين بتاريخ ٢٢ ديسمبر ١٩٤٣م ، والذي نص على أنه : " تم الاتفاق في تاريخ هذا اليوم بين فخامة قائد الجيش الجنرال كاترو وممثلي الحكومتين السورية واللبنانية على تسليم هاتين الحكومتين الصلاحيات التي تمارسها السلطات الفرنسية إلى الدولتين السورية واللبنانية مع حق التشريع والإدارة ، وذلك اعتباراً من أول يناير ١٩٤٤م ، والأساليب المتعلقة بانتقال هذه الصلاحيات ستكون موضع اتفاقيات خاصة " [٣٢] .

هكذا تم الاتفاق حول تسليم هذه المصالح ، حيث كان الجانب السوري واللبناني يعتبر القوات الخاصة جزءاً أصيلاً من هذه المصالح ، فقد ذكر سعد الله الجابري رئيس الوزراء السوري في جلسة المجلس النيابي بتاريخ ٢٣ ديسمبر ١٩٤٣م بأن المسائل المشتركة سوف تنقل في أول يوم من عام ١٩٤٤م ، وأن من الأمور المهمة في هذا الشأن هو أمر الجيش [*] ، والذي لم يبد الجانب الفرنسي ممانعة في تسليمه ، ولكن أمر تسلمه يتطلب الدراسة لأن الجيش يحتاج إلى مبالغ كبيرة كميزانية خاصة به ، والتي قد تصل إلى ٣٥ مليون ليرة سورية ، ولذلك تم إرجاء أمر تسليم هذا الجيش حتى يُبحث هذا الأمر من جانب الحكومة والمجلس لإيجاد الدعم المالي له [٣٣] . ولعل هذا الحديث يظهر أن السلطة الفرنسية من وجهة نظر رئيس الوزراء السوري لم تكن تمانع في أمر تسليم القوات الخاصة كجزء من المصالح المشتركة ، بينما حقيقة الأمر كانت تؤكد على

---

[31] F. O., 371 / 40299 , from Beirut to foreign office , No. 91, D. December 29, 1943.

[٣٢] وزارة الخارجية المصرية : كود أرشيف رقم ٧٨٠٠٤٥٦٥٨ ، ملف رقم ٣ جـ١، خطاب بتاريخ ١٢ يناير ١٩٤٤م. وأيضاً :

مذكرات أكرم الحوراني ، ج١ ، ص٣١٠ .

سعيد التلاوي : كيف استقلت سوريا ، دمشق د. ت ، ص ص ٩٣ – ٩٤ .

سيتون وليمز : بريطانيا والدول العربية ، ترجمة : أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة د.ت ، ص ١١٣ .

[*] يقصد بالجيش القوات الخاصة حيث كان يطلق عليها الجيش الخاص .

[٣٣] مذكرات أكرم الحوراني ، ج١ ، ص٣١٠ .

أن الجنرال كاترو لم يكن في نيته نقل هذه القوات إلى الحكومتين السورية واللبنانية [٣٤] ، حيث كانت السلطة الفرنسية تأمل من وراء ذلك الضغط على البلدين من أجل عقد اتفاقيات تضمن لها وضعاً متميزاً في كلا البلدين مقابل الموافقة على تسليم القوات الخاصة [٣٥] .

وبالفعل نشر في ذلك الوقت بجريدة " الأحرار " اللبنانية تصريح للجنرال كاترو قال فيه : " إن السلطة الفرنسية ستحتفظ بجيشها الخاص إلى ما بعد نهاية الحرب ، وأنها لا تقبل بأي حل آخر " [٣٦] ، وعلى أثر هذا التصريح بدأت مظاهرات شعبية بسوريا تطالب بنقل القوات الخاصة إلى إشراف حكومة بلادهم ، حيث أغلقت المدارس وتظاهر الطلاب مطالبين بالتجنيد الإجباري والبدء بالتدريب العسكري في المدارس وتشكيل قوات وطنية وجمع التبرعات من أجل ذلك ، ولم يعد الطلاب المتظاهرون إلا بعد تأكيدات تلقوها من رئيس الحكومة بأن حكومته عازمة على استلام القوات الخاصة ولكن تاريخ استلام هذه القوات لم يحدد بعد [٣٧] ، ثم إن الأمر عرض على المجلس النيابي في جلسة ٣ يناير ١٩٤٤م ، وقدم النواب التساؤلات حوله في ظل غياب رئيس الحكومة عن الجلسة ، حيث تولى رئيس المجلس الرد مؤكداً على أن جميع المصالح سوف تسلم للجانب السوري وبما فيها هذه القوات ، وهو ما لم يقتنع به النواب ، وجرى التصويت على تقرير لجنة الدفاع الوطني ، والذي جاء فيه استعداد المجلس والأمة لتأمين النفقات اللازمة للجيش عند استلامه من الفرنسيين ، وقد جاهر أحد النواب بأن استلام المصالح المشتركة لا يساوى شيئاً بدون استلام القوات الخاصة [٣٨] .

---

[34] F. O., 371 / 40299, From Beirut to foreign office , No. 91, D. December 29 , 1943.

[٣٥] وزارة الخارجية المصرية : كود أرشيف رقم ٧٨٠٠٤٥٦٥٨، ملف رقم ٣ جـ١، خطاب رقم ١ بتاريخ ١٩ يناير ١٩٤٥م.

مذكرات خالد العظم ، ثلاثة أجزاء ، الطبعة الثانية ، الدار المتحدة للنشر ، بيروت ١٩٨٣م ، ج١ ، ص ص ٢٩٢ – ٢٩٣ .

[٣٦] مذكرات أكرم الحوراني ، ج١ ، ص٣١٥ .

[٣٧] وزارة الخارجية المصرية : كود أرشيف رقم ٧٨٠٠٤٥٦٥٨، ملف رقم ٣ جـ١، خطاب بتاريخ ٢٠ يناير ١٩٤٤م.

[٣٨] مذكرات أكرم الحوراني ، ج١، ص٣١٥.

وقد ظلت القضية مطروحة على مجلس النواب السوري ، ففي جلسة ١١ يناير ١٩٤٤م طالب النائب أكرم الحوراني برد مشروع الموازنة لأنها لم تشمل الموارد والنفقات التي يتطلبها أمر تكوين الجيش والذي سيكون أصل تكوينه القوات الخاصة [٣٩] ، وفي جلسة ١٨ يناير ١٩٤٤م أكد النائب رئيف الملقى على ضرورة مطالبة الحكومة بامتلاك القوات الخاصة ، حيث عقب أكرم الحوراني على ذلك بأن بقاء هذه القوات في يد الأجنبي يتنافى مع شروط الاستقلال والسيادة ، موجهاً نظر الحكومة إلى ضرورة المطالبة باستلام هذا الجيش لكي لا يكون عامل تهديد لسلامة البلاد على يد الفرنسيين [٤٠] . ومن جانب آخر ، أصبحت قضية استلام الجيش مطلباً شعبياً إذ عقد مؤتمر شعبي في ٢٢ يناير ١٩٤٤م باسم هيئة المتقاعدين العسكريين والمحاربين القدماء وحضره العديد من طوائف الشعب ، والذي أكد على ضرورة استلام الجيش وإقرار الخدمة الإلزامية [٤١] .

وأما في لبنان فإن عدم تسليم القوات الخاصة وضع الحكومة في معضلة ، نظراً لعدم استطاعتها الاعتماد على فرقة صغيرة من عناصر الدرك للحفاظ على الأمن وتطبيق القانون وأصبح الأمر أكثر تعقيداً عندما أعلن الفرنسيون معارضتهم لفكرة تعزيز قوى الدرك وتطويرها ، وقد أثر هذا على موقف الحكومة تجاه المعارضة إذ أن السيطرة من جانب الفرنسيين على القوات الخاصة كان سيمكنهم من ممارسة الضغوط على الحكومة اللبنانية لدفعها إلى إبرام معاهدات مع فرنسا ليست ملائمة لاستقلال البلاد [٤٢] ، وبالفعل انتقد النائب كاظم الخليل فرنسا على سياستها وطالب الحكومة بضرورة استلام الجيش ، فأجابه رئيس الحكومة بأن اللبنانيين كلهم جنود حتى يتم استلام الجيش من الفرنسيين [٤٣] ، ومن الواضح أن السلطة الفرنسية كانت تقصد استغلال قضية القوات الخاصة للتأثير على مركز حكومة رياض الصلح ، نظراً لحالة العداء من جانبها تجاه هذه الحكومة منذ أزمة تعديل الدستور في نوفمبر ١٩٤٣م ، وبالفعل استغلت الانتقادات التي طالت وزير الداخلية كميل شمعون من جانب المعارضة وأعلنت بأن وجوده في هذه الحكومة يعتبر عقبة في

---

[٣٩] نفسه ، ص ٣١٨ .

[٤٠] نفسه ، ص ص ٣٢٠ – ٣٢١ .

[٤١] نفسه ، ص ص ٣٢٨ – ٣٢٩ .

[٤٢] رغيد الصلح : لبنان والعروبة ، دار الساقي ، بيروت د. ت، ص ص ٢٧٤ – ٢٧٥ .

[٤٣] بشارة الخوري : مصدر سابق، ج٢ ، ص ٨٨ .

سبيل المفاوضات بينها وبين اللبنانيين حول بقية المصالح التي تسيطر عليها . وقد أثر هذا فعلياً على مركز حكومة رياض الصلح لدرجة أن جورج نقاش صاحب جريدة " الأوريان " أكد على أن أمر تعديل الوزارة أو استقالتها وإعادة تشكيلها أصبح أمراً حتمياً [٤٤] .

على أية حال ، استشعرت السلطة الفرنسية خطورة الوضع بالنسبة لقضية هذه القوات ، خاصة مع المظاهرات التي بدأت تشتعل في سوريا ، لذلك قدَّم كاترو في ٢٦ يناير ١٩٤٤م مذكرة إلى الحكومة السورية تضمنت مقترحات بشأن هذه القوات ، مؤكداً فيها على أن توضع القوات الخاصة رسمياً تحت إشراف الحكومة السورية ، وفي نفس الوقت توضع تحت تصرف القيادة الإقليمية الفرنسية خلال الحرب ، وتقوم الحكومة السورية بالصرف عليها بحدود قدرتها ، والباقي يقوم به الفرنسيون فضلاً عن بعثة عسكرية فرنسية تتحمل عبء تطوير هذه القوات بالتعاون مع وزارة الدفاع السورية [٤٥] ، وعقب تقديم هذه المذكرة أكد كاترو في اتصالاته مع المسئولين السوريين بأن رفض هذا الاقتراح سوف يؤثر على وضع القوات الخاصة ، وأكد كذلك على ضرورة الإشراف الفرنسي حتى لا تتأثر فاعلية هذه القوات [٤٦] .

ومع ذلك ، رفض السوريون هذا الاقتراح ، وعند عودة المباحثات بين الجانبين في ٣ أبريل وحتى ٦ أبريل ١٩٤٤م أصر وزير الدفاع السوري على أن يكون الإشراف على القوات الخاصة لسوريا ولبنان ، وقدم كذلك عرضاً بأن توضع هذه القوات تحت تصرف القائد العام للشرق الأوسط على اعتبار أنه قائد لقوات الحلفاء التي تحارب في هذه المنطقة ، وقد رفض الجانب الفرنسي هذا العرض ، وعلى أثر تأزم الموقف عقد اجتماع بين ممثلين سوريين والوزير البريطاني المفوض أدوارد سبيرز **Edward Spears** ، والذي تقدم بصيغة جديدة للتوفيق بين وجهتي النظر السورية والفرنسية ، والتي تقوم على أساس تسليم القيادة الفرنسية الإشراف على القوات الخاصة على اعتبار أن هذه القيادة تقوم مقام القائد العام لمنطقة الشرق الأوسط ، وأنها مساهمة من جانب

---

[٤٤] نفسه ، ص ٩٥ .

[45] **F. O., 371 / 40299** , from Beirut to foreign office , No. 95, D. January 26, 1944 .

[٤٦] وزارة الخارجية المصرية : كرد أرشيف رقم ٧٨٠٠٤٥٦٥٨، ملف رقم ٣ جـ١، خطاب بتاريخ ٢٨ يناير ١٩٤٤م.

السوريين واللبنانيين في المجهود الحربي ، ولم يبد السوريون رأياً في ذلك ووعدوا بدراسته [٤٧] .

ويبدو أن هذا العرض لم يلق القبول من جانبهم ، لذلك عادت المفاوضات من جديد في مايو ١٩٤٤م، وأمكن التوصل إلى اتفاق مؤقت تحدث عن تسليم القوات الخاصة بعد أن تتخلى عنها السلطة الفرنسية ، وذلك عندما تدرك قيادة الحلفاء بأن سوريا ولبنان ليس لهما أهمية في المجال العسكري للحرب ، واقترح السوريون أن يضم ضباط سوريون كبار إلى القيادة الفرنسية الإقليمية ويتلقون في الدوائر العسكرية التي سيوضعون فيها أساليب القيادة وواجباتها كي يتحملوا المسئولية مستقبلاً ، وكان الشرط الفرنسي تجاه ذلك موافقة قيادة الجيش التاسع البريطاني الموجود في سوريا ، وبعدها يحال الاتفاق إلى اللجنة الفرنسية بالجزائر [٤٨] . ومن الواضح أن هذا الاقتراح لم تتم الموافقة عليه من جانب هذه اللجنة حيث لم يرد ذكره من بعد .

هكذا مضت سوريا في مفاوضاتها حول القوات الخاصة مع الجانب الفرنسي ، والذي غابت عنه لبنان نظراً لحالة الخصومة التي جمعت بين السلطة الفرنسية والحكومة اللبنانية منذ أزمة تعديل الدستور عام ١٩٤٣م ، ولكن هذا لم يكن يعني غياب وجهة النظر اللبنانية ، فقد أكد سعد الله الجابري رئيس الحكومة السورية بأن حكومته كانت تجتمع مع المسئولين اللبنانيين للتباحث في شأن القوات الخاصة لأجل التحدث باسم الحكومتين السورية واللبنانية مع الجانب الفرنسي في هذا الشأن [٤٩] ، وبالفعل أثبت بروتوكول ٥ يونية ١٩٤٤م هذا الترابط ، والذي انتقلت بمقتضاه إدارة المصالح المشتركة إلى الحكومتين ، وبناءاً عليه صدر من الحكومتين بيان مشترك مع الفرنسيين في يوم ٥ يونية جاء فيه : " عملاً بالاتفاق المعقود في ٢٢ ديسمبر ١٩٤٣م مع الجنرال كاترو مفوض الدولة المنتدب جرت بين ممثلي الحكومة الفرنسية وممثلي الحكومتين السورية واللبنانية مفاوضات بشأن تسليم إدارة المصالح المشتركة ، فتم الاتفاق على وضع إدارة كافة دوائر المصالح المشتركة والتي

---

[٤٧] نفسه ، خطاب بتاريخ ١٠ أبريل ١٩٤٤م.

[48] F. O., 371 / 40301 , from Beirut to foreign office , No. 111, D. May 17, 1944 .

[٤٩] محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية : دورة الانعقاد الأولى ، الجلسة الأولى ، بتاريخ ٤ يونية ١٩٤٥م ، ص ٥ .

انتقلت فعلاً إلى الجمهوريتين السورية واللبنانية تحت سلطتهما وحدهما " [٥٠] . وقد جاء في نهاية هذا البروتوكول : " أنه فيما يخص نقل القوات الخاصة وإدارة الأمن لا زالت المحادثات جارية بشأنها مع الجانب الفرنسي " [٥١] .

ونظراً لتأكيد البروتوكول على أن المحادثات ما زالت جارية بشأن الجيش الخاص ، لذلك دارت محادثات بين سعد الله الجابري والجنرال " بينيه " في يونية ١٩٤٤م ، ونتج عنه الاتفاق على قيام فرنسا بتسليم نصف القوات الخاصة والنصف الثاني يتم تسليمه يوم عقد الهدنة في أوروبا ، على أن تأخذ كل من سوريا ولبنان نصيبهما من هذه القوات . ولكن الجنرال بينيه تراجع عن هذا الاتفاق وسافر إلى باريس ، وهو ما يعني توقف المحادثات [٥٢] . والحقيقة أن هذا التراجع من جانب الفرنسيين أثار فريق التحالف الحاكم في لبنان ، وأحدث ردة فعل قوية لدى القوميين العرب هناك ، والذين كانوا يخشون من أن يتمكن الفرنسيون من خلال سيطرتهم على القوات الخاصة من مناهضة أية جهود تقوم بها الحكومة اللبنانية لربط لبنان بمشروع الوحدة العربية [٥٣] .

وفي سوريا كان توقف المفاوضات قد دفع رئيس الوزراء السوري في ٢٠ يونية ١٩٤٤م إلى أن يخبر الوزير البريطاني " سبيرز " أن الرئيس السوري ينوي إلقاء بيان للسوريين في ٢٢ يونية ليعلمهم بقطع المفاوضات مع الجانب الفرنسي ، وأنه سيوقع باللوم في ذلك على فرنسا ، وستعقد جلسة خاصة للبرلمان ليتحدث فيها الرئيس عن نفس الموضوع ، وأنه سوف توضع مكبرات للصوت خارج البرلمان لنقل الجلسة ، وهو ما قد يحدث نتائج خطيرة من خلال إثارة الجماهير ، وقد رفض الوزير البريطاني هذا الأمر ، واستطاع إقناع رئيس الجمهورية بعدم التركيز في خطابه على فرنسا كسبب لتوقيف المفاوضات حتى لا يحدث إثارة للموقف وبالتالي حدوث المظاهرات والاضطرابات

---

[٥٠] سعيد التلاوي : مرجع سابق ، ص١١٦ .

[٥١] وزارة الخارجية المصرية : كود أرشيف رقم ٧٨٠٠٤٥٦٥٨، ملف رقم ٣ جـ١، خطاب رقم ١٣ بتاريخ ١٧ فبراير ١٩٤٥م.

[٥٢] محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية : دورة الانعقاد الأولى ، الجلسة الأولى ، بتاريخ ٤ يونية ١٩٤٥م ، ص ٥ .

[٥٣] رغيد الصلح : مرجع سابق ، ص ٢٧٥ .

من الجماهير [٥٤] ، وبالفعل ألقى الرئيس القوتلي خطاباً أمل فيه الوصول إلى تفاهم مع الفرنسيين بدون تأخير ، ثم إن الوزير البريطاني تمكن من إقناع السوريين في ٢٣ يونية ١٩٤٤م بقبول العودة إلى المفاوضات على أساس التحويل التدريجي لقيادة القوات الخاصة من القيادة الفرنسية للقيادة السورية ويتم التحويل النهائي قبل التوقيع على الهدنة مع الألمان [٥٥] . ورغم عودة المفاوضات في يوم ٢٥ يونية فإن شيئاً جديداً لم يحدث إلا ما تحدث عنه الجانب الفرنسي بطلب عقد معاهدة تضمن لها مصالحها مقابل تسليم القوات الخاصة ، وهو ما تم رفضه من الجانب السوري [٥٦] .

من هنا يمكن القول أن فرنسا قد ظلت على موقفها الرافض لتسليم القوات الخاصة رغم أنها عقدت في ٧ يولية ١٩٤٤م بروتوكولاً مع سوريا انتقلت بمقتضاه إدارة الأمن العام إلى الحكومة السورية ، بينما بقيت إدارة الأمن العسكري في يد فرنسا وهى التي تخص القوات الخاصة [٥٧] ، ومن قبل كانت قد عقدت اتفاقاً مع الحكومة اللبنانية في ١٦ يونية ١٩٤٤م وضع بموجبه لواء لبناني تحت تصرف الحكومة اللبنانية ، وبقي تسليم القوات الخاصة أمراً معلقاً بين الجانبين [٥٨] . حيث أكد السوريون واللبنانيون على موقفهم حينما التقى الرئيس شكري القوتلي والرئيس بشارة الخوري وبحضور رياض الصلح رئيس الوزراء اللبناني في مدينة " عالية " بلبنان في يوم الخميس الموافق ١٣ يولية ١٩٤٤م ، وتم التأكيد على ضرورة السعى لاستلام القوات الخاصة دون شروط [٥٩] .

وقد تأكد هذا الموقف بالتأييد الشعبي له ، حيث استمرت المظاهرات في سوريا خاصة مع افتتاح المدارس في خريف عام ١٩٤٤م وصاحبها إضرابات شعبية عمت معظم أنحاء البلاد والتي امتدت إلى لبنان للمطالبة باستلام الجيش [٦٠] ، والحقيقة أن ردة الفعل الشعبية هذه وجدت استجابة من السلطات الرسمية ، حتى أن رئيس الوزراء السوري

---

(54) **F. O., 371 / 40301** , from Beirut to foreign office , No. 116, D. June 21, 1944 .
(55) **Ibid** , No. 117, D. June 28 , 1944 .
(56) **Ibid** , No. 134, D. October 25 , 1944 .
[٥٧] وزارة الخارجية المصرية : كود أرشيف رقم ٧٨٠٠٤/٦٥٨، ملف رقم ٣ جـ١، خطاب رقم بتاريخ ١٧ فبراير ١٩٤٥م.
[٥٨] منير تقي الدين : مرجع سابق ، ص ٩٦ .
[٥٩] نفسه ، ص ٦٨ .
[٦٠] مذكرات أكرم الحوراني ، ج ١ ، ص ٣٦٦ .

سعد الله الجابري عندما تقدم بكتاب استقالة حكومته في أكتوبر ١٩٤٤م أشار في كتاب الاستقالة إلى أن تلكؤ فرنسا في تسليم القوات الخاصة وطلبها عقد اتفاق مصالح مع سوريا ولبنان يعد سبباً لتقديم هذه الاستقالة [٦١] . ولعل ما أشار إليه الجابري في كتاب استقالته إنما هو إحراج للموقف الفرنسي وتبرئة لساحة الحكومة التي كان يضغط عليها الشارع لاستلام هذه القوات ، خاصة مع استمرارية المظاهرات المطالبة بضرورة استلامها .

أمام هذا الموقف المشتعل عادت المفاوضات للانعقاد في أكتوبر ١٩٤٤م ، والتي شارك فيها سليم تقلا وزير خارجية لبنان ، حيث احتج الجنرال " بينيه " على حضوره لأن تعليمات حكومته كانت بحث مسألة القوات الخاصة مع سوريا ولبنان بصورة منفصلة ، ومع ذلك بدأت المفاوضات في ٢٥ أكتوبر ، وقد أكد السوريون اعتراضهم على وجهة نظر الجنرال " بينيه " والتي لا تعتبر القوات الخاصة جزءاً من اتفاق المصالح المشتركة الذي عقده الجنرال كاترو مع السوريين واللبنانيين في ٢٢ ديسمبر ١٩٤٣م ، وأما الجنرال " بينيه " فقد أكد على أن الاقتراحات التي عرضت لتسليم القوات الخاصة رفضت من قبل لجنة التحرير الفرنسية بالجزائر ، لأن الاتجاه نحو فرنسا من جانب السوريين بالذات اعتبر عدائياً ، ولذا تحتاج فرنسا إلى ضمانات لوجودها في البلدين قبل تسليم هذه القوات ، وقد رُفضت مسألة الضمانات من البلدين ، وتكرر نفس الموقف في اجتماع يوم ٢٦ أكتوبر ، وعند عقد الاجتماع الثالث في ٢٩ أكتوبر اقترح الوفد السوري أن تقوم الحكومة البريطانية بدعوة جميع الأطراف للفصل في أمر القوات الخاصة [٦٢] ، وانتهت المفاوضات في ٣٠ أكتوبر ١٩٤٤م بوعد من الجانب الفرنسي بإرسال جواب الحكومة الفرنسية على هذا الأمر في أقرب فرصة ، إلا أنها لم ترد وهو ما دفع الحكومة السورية إلى أن ترسل مذكرة للمفوض العام الفرنسي في يناير ١٩٤٥م لتستفسر عن رد الحكومة الفرنسية على مطلب تسليم هذه القوات [٦٣] .

---

[٦١] وزارة الخارجية المصرية : كود أرشيف رقم ٧٨٠٠٤٥٦٥٨، ملف رقم ٣ جـ ١، خطاب رقم ٢ بتاريخ ٢١ يناير ١٩٤٥م.

[62] F.R., From the appointed Minister to Syria and Lebanon (Wadsworth) to the Secretary of state, D. November 2, 1944, volume V, p.p. 808 – 809 .

[٦٣] وزارة الخارجية المصرية : كود أرشيف رقم ٧٨٠٠٤٥٦٥٨، ملف رقم ٣ جـ ١، خطاب رقم ١ بتاريخ ١٥ يناير ١٩٤٥م.

على أية حال ، لم يكد عام ١٩٤٤م ينتهي حتى كانت معظم المصالح المشتركة قد سُلّمت من فرنسا إلى سوريا ولبنان رسمياً ، والتي تضمنت : إدارة الجمارك والخدمات المالية والاقتصادية وإدارة حصر التبغ ورقابة الصحف وإدارة البدو ، وغيرها من المصالح المشتركة [٦٤] . وأما الموظفون الفرنسيون لدى هذه المصالح فاتفق على الاحتفاظ بهم خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر بعد انتهاء العمليات الحربية في أوروبا [٦٥] ، بينما احتفظت السلطة الفرنسية بإدارة القوات الخاصة ولم تسلمها [٦٦] . والحقيقة أن الصعوبة الحقيقية في تسليم هذه القوات على حسب ما أظهرته المفاوضات كان سببها المعاهدات المقترحة من جانب الفرنسيين الذين كانوا مصممين على ألا يفقدوا آخر ورقة للمساومة عليها وهى ورقة القوات الخاصة من أجل ضمان وضعهم في سوريا ولبنان ، في حين كانت الحكومتان السورية واللبنانية مصممتين على أن تفى فرنسا بوعودها التي قطعتها لهما بتسليم هذه القوات [٦٧] . ومع فشل هذه المفاوضات بدأت القضية تأخذ منحى جديداً مع بداية عام ١٩٤٥م .

ثالثاً : فرنسا وتسليم القوات الخاصة ١٩٤٥م .

مع فشل المفاوضات التي دارت بين فرنسا والجانب " السوري – اللبناني " حول تسليم القوات الخاصة ، تصاعدت الحملة في سوريا مع بداية عام ١٩٤٥م للمطالبة بتشكيل جيش وطني ، ليكون عوضاً عن هذه القوات التي ترفض فرنسا تسليمها ، ففي يناير ١٩٤٥م حدثت مظاهرات شعبية تحض الحكومة على الإسراع في إنشاء هذا الجيش ليكون رمزاً للاستقلال بالبلاد . وقد وجد هذا المطلب صداه بالمجلس النيابي السوري ، ففي جلسة ١٣ يناير ١٩٤٥م انتهز النواب فرصة نظر ميزانية وزارة الدفاع وأثاروا موضوع إنشاء جيش لسوريا [٦٨] . فقد ذكر النائب أكرم الحوراني بأن الأمة أعلنت

---

(64) **Houroni** , op., cit., p.p. 289 – 291 .

[٦٥] زهير الشلق : مرجع سابق ، ص ٣٠٧ .

[٦٦] محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية : دورة الانعقاد الأولى ، الجلسة الأولى ، بتاريخ ٤ يونيو ١٩٤٥م ، ص ٣٠ .

[٦٧] سيتون وليمز : مرجع سابق ، ص١١٥ .

[٦٨] وزارة الخارجية المصرية : كود أرشيف رقم ٧٨٠٠٤٥٦٥٨، ملف رقم ٣ جـ ١، خطاب رقم ١ بتاريخ ١٩ يناير ١٩٤٥م.

رغبتها في تأليف الجيش السوري ، خاصة مع امتناع الجانب الفرنسي عن تسليم القوات الخاصة ، لذلك يجب تكليف الحكومة بالشروع فوراً في تأليف الجيش الوطني وفقاً للمادة ١١٠ من الدستور ، والمجلس مستعد أن يمنح الحكومة حق إصدار المراسيم الاشتراعية ومستعد لتقديم جميع الاعتمادات اللازمة لتحقيق هذه الغاية ، وطالب في نهاية كلمته بضرورة البت في هذه القضية ، ولم يطرح رئيس المجلس هذا الاقتراح للتصويت ولكن أحاله إلى اللجان المختصة لدراسته [٦٩] .

ومن جانبه ، ألقى جميل مردم وزير الخارجية والدفاع الوطني في نفس الجلسة السابقة خطاباً أدلى فيه ببيانات عن سياسة الحكومة السورية تجاه هذا الأمر ، إذ أكد على أن الحكومة كانت أسبق الجميع في ذلك ، فقد وضعت الاعتمادات اللازمة لهذه الغاية في مشروع الموازنة وقدرها ١٥ مليون ليرة ، وهي عازمة على إنشاء هذا الجيش الذي سيتم إنشاؤه بامتلاك القوات الخاصة أو بتأليف جيش جديد كعنوان من عناوين السيادة والاستقلال ، وأكد على أسف الحكومة تجاه تلكؤ فرنسا في تسليم هذه القوات ، وتجاه رغبتها في تكبيل استقلال البلاد بالمعاهدات التي تريد فرضها ، هذا في الوقت الذي ترفض فيه سوريا الاعتراف بكل ما يمس استقلالها وسيادتها ، وطالب الدول الكبرى التي اعترفت باستقلال بلاده ، وكذلك الدول العربية بتأييد سوريا في هذه القضية ، وفي النهاية أكد على الاستعداد التام لإنشاء الجيش في سوريا . وقد تقدم اثنان من أعضاء المجلس بمشروع قانون في هذا الشأن ، والذي أحيل إلى اللجنة القانونية بالمجلس للنظر فيه من الناحية القانونية [٧٠] . وعند عودة المجلس للانعقاد في ٢٤ يناير ١٩٤٥م طالب أكرم الحوراني بدعوة ضباط وجنود القوات الخاصة للانضمام للجيش المزمع إنشاؤه [٧١] . وهو ما دفع الوزير البريطاني المفوض كي ينصح الحكومة السورية إلى عدم اللجوء لذلك ، لأن من يهجر الجيش الخاص دون إذن القيادة الفرنسية يعتبر فاراً من الجيش ويصح القبض عليه ومحاكمته ، وقد يخشى عندئذ من تصادم يقع بين الجيش الفرنسي

---

[٦٩] مذكرات أكرم الحوراني ، ج١ ، ص ص ٣٦٩ – ٣٧٠ .

[٧٠] وزارة الخارجية المصرية : كود أرشيف رقم ٧٨٠٠٤٥٦٥٨، ملف رقم ٣ جـ ١، خطاب رقم ١ بتاريخ ١٩ يناير ١٩٤٥م.

[٧١] مذكرات أكرم الحوراني ، ج١ ، ص ٣٧١ .

والسلطات المحلية التي قد تتدخل لحماية مواطنيها الذين هجروا الجيش الخاص [٧٢] .

ومن جانبها ، وجدت جماهير الشعب السوري جدية من الحكومة تجاه أمر إنشاء الجيش الوطني ، لذلك خرجت في مظاهرات تأييداً لحكومتها ، بينما أعلن حزب البعث بأن حل مشكلة الجيش لا تكون بتركه بيد الفرنسيين والشروع في تشكيل جيش جديد كما رأت الحكومة لأن بقاء الجيش في يد الأجنبي يعد أداة عدوان يجردها على استقلال البلاد ، ومن ثم طالب الحزب بتشكيل حكومة إنقاذ وطني تكون خالية من الأشخاص الذين فشلت سياستهم ، وأن تكون مهمة الحكومة اتخاذ كل التدابير العملية لاستلام الجيش السوري من الفرنسيين ، وأن تتضامن تضامناً تاماً مع حكومة لبنان في هذه القضية . وأن تتصل بالحكومات العربية لتجعل من قضية استلام الجيش السوري قضية عربية [٧٣] .

وفي لبنان خرج الطلبة في مظاهرات عارمة في يوم الإثنين ٢٩ يناير ١٩٤٥م ونزلوا إلى شوارع العاصمة مطالبين بتسليم الجيش وجعله تحت سلطة الحكومة ، وعلى أثر ذلك أضربت مدينة بيروت إضراباً شاملاً [٧٤] ، وخرج المواطنون إلى الشوارع ووزع الطلاب المنشورات والتي جاء في إحداها : " نريد الجيش يا طلبة لبنان ، بالأمس في نوفمبر ١٩٤٣م ثارت الأمة لحقها المغتصب ، واليوم يعود صوت الحق فيدعوكم إلى المطالبة بالجيش رمز كل استقلال ، لا حرية ولا استقلال إلا بالجيش " [٧٥] . وسار المتظاهرون حتى القصر الجهوري حيث هتفوا بحياة الجيش ، ورد عليهم وزير الخارجية هنري فرعون بأن الحكومة سوف تطالب بالجيش ، وأنها وضعت نصب أعينها تحقيق جميع مطالب البلاد الاستقلالية وعلى رأسها الجيش ، ثم سار المتظاهرون إلى المجلس النيابي حيث أكد لهم رئيس المجلس صبري حمادة ما قال به هنري فرعون ، وعندما تقابلوا مع رئيس الحكومة عبد الحميد كرامي أكد لهم حرص حكومته على استلام الجيش ،

---

[٧٢] وزارة الخارجية المصرية : كود أرشيف رقم ٧٨٠٠٤٥٦٥٨، ملف رقم ٣ جـ١، خطاب رقم ٥٨ بتاريخ ٢٠ مايو ١٩٤٥م .

[٧٣] نفسه ، خطاب بتاريخ ٤ فبراير ١٩٤٥م .

[٧٤] حسين أمين البعيني : دروز سوريا ولبنان في عهد الانتداب الفرنسي ١٩٢٠ – ١٩٤٣م ، المركز العربي للأبحاث ، بيروت ١٩٩٣م ، ص٣٦٦ .

[٧٥] منير تقي الدين : مرجع سابق ، ص ص ٨٧ – ٨٨ .

وطالب بإفساح المجال للحكومة كي تقوم بدورها في هذا الأمر ، ومن بعد توجه الطلاب نحو المفوضيتين المصرية والعراقية للتأكيد على مطالبهم [٧٦] .

وعلى أثر هذه المظاهرات عقد المجلس النيابي اللبناني جلسة في ٣ فبراير ١٩٤٥م عرض خلالها مسألة استلام القوات الخاصة ، فتحدث النائب مجيد أرسلان عن رفض منح الامتيازات لفرنسا مقابل استلام هذه القوات ، بينما أكد النائب كمال جنبلاط على رفض أن يكون لبنان مقراً للاستعمار ، واقترح التصويت العلني على شكر الحكومة لموقفها وتأييدها في مطالبتها باستلام الجيش من الفرنسيين [٧٧] . ووافق المجلس بالإجماع على اقتراح قدمه النائب خليل أبو جودة ، والذي جاء فيه : " إن مجلس النواب بعد أن عرض المسائل التي لا تزال معلقة بين لبنان وفرنسا يطلب من الحكومة أن تبدأ مفاوضاتها مع المراجع المختصة لتصفية هذه المسائل . ويرجو أن تكون المطالبة باستلام الجيش اللبناني في مقدمة المطالب التي تستلزم التحقيق في أقرب فرصة تحقيقاً للاستقلال الكامل " [٧٨] . وأما الحكومة اللبنانية فقد أكدت في بيان رسمي على مطلب المتظاهرين اللبنانيين [٧٩] .

أمام هذه المظاهرات المطالبة باستلام القوات الخاصة في سوريا ولبنان ، أدلى شارل ديجول Charles De Gaulle في ٢٥ يناير ١٩٤٥م ببيان قال فيه بأن فرنسا كانت أول دولة اعترفت باستقلال سوريا ولبنان ، وأن لها فيهما مركزاً ممتازاً يجب عليها أن تحافظ عليه ، وأن هناك متاعب تواجه الحكومة الفرنسية ويجب وضع حد لها [٨٠] . ثم صدر بلاغ من الحكومة الفرنسية أدلى به وزير الخارجية جورج بيدو Georges Bidualt ، والذي قال بأن فرنسا مسئولة عن حفظ النظام في سوريا ولبنان، وأنها تدافع عن امتيازاتها بالقوة المسلحة التي تحت تصرفها ، وأنها أرسلت تعليمات

---

[٧٦] نفسه ، ص ص ٨٨ – ٨٩ .

[٧٧] حسين أمين البعيني : مرجع سابق ، ص ص ٣٦٦ – ٣٦٧ .

[٧٨] أحمد خليل محمودي : لبنان في جامعة الدول العربية (١٩٤٥ – ١٩٤٨م) ، المركز العربي للأبحاث والتوثيق ، بيروت ١٩٩٤م ، ص ص ١٠٣ – ١٠٤ .

[٧٩] منير تقي الدين ، مرجع سابق ، ص ٨٩ .

[٨٠] صلاح العقاد : المشرق العربي المعاصر ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٦٨م ، ص ٩٣ .
منير تقي الدين : مرجع سابق ، ص ص ٨٩ – ٩٠ .

بهذا المعنى إلى المفوض العام الفرنسي في المشرق [٨١] . ورداً على هذا البلاغ أصدر كميل شمعون وزير لبنان المفوض في لندن بياناً أكد فيه على أن كل ضغط أو تهديد باستخدام القوة لإجبارنا على التعاقد مع أي دولة بمعاهدات ضد إرادتنا سوف يتعارض مع الوعود المقطوعة للبلدين وسيخالف الوعد الفرنسي بتسليم الصلاحيات للبنان وسوريا [٨٢] .

على أية حال ، فإن الاضطرابات في البلدين والتعنت الفرنسي تجاه القضية أجبر الوزير البريطاني المفوض على التدخل ، حيث تقابل في يوم ٣ فبراير ١٩٤٥م مع الرئيس السوري ، ونتج عن هذا الاجتماع لقاء في ٥ فبراير جمع وزير الخارجية السوري والكونت أوستروروج Ostrorog أحد المسؤولين الفرنسيين للتباحث حول عودة المفاوضات بين الجانبين ، على أن يحدد الجانبان مطالبهما ، حيث أكد السوريون على مطلب الاستقلال الحقيقي القائم على أساس تسليم القوات الخاصة [٨٣] . وقد أكدت الخارجية الأمريكية بشرعية هذا المطلب ، حيث قالت بأن الفرنسيين إذا كانوا ينوون بإخلاص تنفيذ وعودهم بالاستقلال لسوريا ولبنان فيجب عليهم نقل القوات الخاصة للحكومتين الوطنيتين في البلدين ، مع الاقتصار على الإشراف العام من جانب السلطات العسكرية الفرنسية والبريطانية في حالة ما يكون ذلك ضرورياً من وجهة نظر هذه السلطات خلال مدة الحرب وبموافقة سوريا ولبنان . وكذلك الموافقة على تجهيزات معقولة لقوات الدرك السوري واللبناني [٨٤] .

ومن جانبها حثت الخارجية الأمريكية السيد " جورج ودزورت George Wadsworth " وزيرها المفوض في سوريا ولبنان على دفع الحكومتين السورية واللبنانية لتغيير موقفهما السلبي والدخول في مفاوضات بهدف التوصل إلى إبرام اتفاقيات مقبولة للطرفين مع الفرنسيين وتحديد العلاقات بينهما ، والتي لا تنتهك حقوق ومصالح الدول الأخرى ومنها الولايات المتحدة الأمريكية ، ثم إنها أكدت أيضاً على أنها بصدد دراسة مسودة الاتفاقية التي ترغب فرنسا في عقدها مع سوريا ولبنان ، وقد

---

[٨١] صلاح العقاد : مرجع سابق ، ص ص ٩٣ – ٩٤ .

[٨٢] منير تقي الدين : مرجع سابق ، ص ص ٩٥ – ٩٨ .

[83] F. O., 371 / 45553 , from Beirut to foreign office , No. 144, D. January 3, 1945 .

[84] F. R., from the acting secretary of state of the ambassador in France , D. February 16 , 1945 , volume VIII , p.p. 1044 – 1045 .

أعربت الخارجية الأمريكية في هذا الصدد عن أسفها على مسودة هذه الاتفاقية ، والتي أشارت إلى منح امتيازات لفرنسا وهو ما يضر بالمصالح التعليمية والثقافية للولايات المتحدة الأمريكية في البلدين ، وأن الولايات المتحدة ستكون سعيدة بإجراء التعديلات المناسبة للاتفاقية ، وطلبت من سفيرها في باريس السيد جيفرسون كافري Jefferson Caffry مناقشة وزير الخارجية الفرنسي في الأمر والوصول للحل الذي يضمن حماية المصالح الفرنسية ، وتأكيد ضمان الاستقلال الكامل لسوريا ولبنان [٨٥] . وتأكيداً للموقف الأمريكي أرسلت الخارجية الأمريكية مذكرة إلى السفارة البريطانية بواشنطن لتعرب عن اتفاقها في الرأي مع ما جاء بالمذكرة البريطانية المرسلة إليها في الأول من فبراير ١٩٤٥م بشأن الحالة في دولتي المشرق ، ومؤكدة على ما كلفت به وزيرها المفوض في سوريا ولبنان ، وكذلك بما كلفت به سفيرها في باريس لدعوة الحكومة الفرنسية لاتخاذ خطوات لتلبية المطالب المعقولة من الحكومتين السورية واللبنانية فيما يتعلق بنقل القوات الخاصة إليهما [٨٦] .

ويبدو أن التدخل البريطاني الأمريكي أفلح في عودة المفاوضات فقد تحدث جورج بيدو وزير الخارجية الفرنسي بعد محادثاته مع ممثلي سوريا ولبنان في باريس عن إمكانية الوصول للحد الذي يضمن حماية المصالح الفرنسية مع التأكيد على الاستقلال الكامل لسوريا ولبنان وكذلك إمكانية تسليمهما القوات الخاصة [٨٧] . وذكر بأن مشروع المقترحات الذي سيقدم إلى البلدين سيعبر عن إيجاد وضع لفرنسا بالبلدين يتشابه مع وضع بريطانيا في مصر والعراق ، وكذلك في الحصول على حقوق دائمة في قواعد جوية وبحرية ، وتسليم القوات الخاصة مع نهاية الحرب [٨٨] . والحقيقة أن الوضع المتميز الذي كانت تطالب به فرنسا في سوريا ولبنان مقابل تسليم هذه القوات كان يجد المعارضة من جانب الولايات المتحدة رغم أنها سعت لعودة المفاوضات بين الجانبين ، لذلك قام السفير الفرنسي في واشنطن بمقابلة وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة ليؤكد على تسجيل موقف بلاده تجاه الموقف الأمريكي حيث أكد له الوزير الأمريكي على أن مصطلح

---

(85) **Ibid** , p. 1045 .

(86) **Ibid** , Memorandum from the Department of state to the British Embassy , D. February 17, 1945, volume VIII , p. 1046 .

(87) **Ibid** , from the ambassador in France (Caffery) to the Secretary of State , D. February 21 , 1945 , p. 1049 .

(88) **Ibid** , from the ambassador in France (Caffery) to the secretary of state, D. February 22 , 1945 , volume VIII , p.p. 1049 – 1050 .

" المكانة الممتازة " التي ترغب فرنسا في نيلها من خلال مفاوضاتها مع السوريين واللبنانيين هو مصطلح مفتوح على أوسع التفسيرات ، في حين أن بلاده كانت قد اعترفت باستقلال سوريا ولبنان [٨٩] .

ومن جانب آخر ، جرت مفاوضات بين الجنرال " بينيه " والمسئولين السوريين واللبنانيين ، والتي استمرت حتى ١٠ مارس ١٩٤٥م حيث ذكر "بينيه " في هذا الاجتماع بأنه سيسافر لاستشارة حكومته فيما وصلت إليه المفاوضات ، ولكنه غاب من يومها ولمدة شهرين [٩٠] ، وقد جعل هذا التأخير وزير الخارجية الأمريكي يرسل إلى السيد " كافري " سفيره في باريس كي يناقش المسئولين الفرنسيين في أمر التأخير غير المبرر في عرض المقترحات الفرنسية لتسوية المسائل المعلقة مع السوريين واللبنانيين [٩١] . ولم تكتف فرنسا بتأخير عودة " بينيه "، وإنما عقدت النية أيضاً على إرسال قوات عسكرية إلى سوريا ولبنان، وهو ما دفع الخارجية الأمريكية إلى أن ترسل لسفيرها في باريس كي يبدي للمسئولين الفرنسيين اندهاش حكومته من نية الحكومة الفرنسية إرسال هذه القوات إلى البلدين ، وهو ما يعبر عن أن فرنسا تهدف إلى التأثير في مسار المفاوضات عند انعقادها مما يؤدى إلى حدوث اضطرابات في البلدين وهو ما سيكون عاملاً إضافياً لإثارة القلق في المنطقة ، وبخاصة عندما يصبح الشرق الأدنى أكثر أهمية بانتقال الحرب إلى الشرق الأقصى ، وأن الانطباع لدى الولايات المتحدة من هذا الإجراء هو تعمد فرنسا للضغط على حكومتي البلدين لأغراض سياسية ، وأن استخدام فرنسا للقوة العسكرية أو حتى التهديد بأنها قد تلجأ إليها من أجل فرض اتفاق على سوريا ولبنان قد يسبب شكوكاً بين الجانبين ، ولن يكون من الممكن التوفيق بصفة ودية بينهما إذا أدخل عنصر الإكراه في هذه الحالة [٩٢] .

لذلك أكدت الخارجية الأمريكية على سفيرها في باريس في ٣٠ ابريل ١٩٤٥م كى يخبر الحكومة الفرنسية بأن حكومته تأمل في أن لا تزيد فرنسا قواتها العسكرية بسوريا ولبنان في ظل غياب الضرورة العسكرية لهذا ، وأن أي زيادة لن تكون مناسبة في الوقت

---

(٨٩) Ibid , Memorandum of conversation by the Acting Secretary of state , D. March 2, 1945, volume VIII , p. 1051 .

(٩٠) إحسان هنيدي : كفاح الشعب السوري ١٩٠٨– ١٩٤٨م ، الطبعة الثانية ، دمشق ١٩٦٢م ، ١٧٣ .

(91) F. R., from the acting secretary of state to the ambassador in France (Caffery), D. April 30, 1945, volume VIII , p. 1061 .

(92) Ibid , p.p. 1060 – 1061 .

الحالي [٩٣] . وأما بريطانيا فقد أكد تشرشل Churchill في رسالة له إلى ديجول على أن إرسال هذه التعزيزات سوف يشعر السوريين واللبنانيين بأن فرنسا تستعد لإبرام معاهدة معهم بالإكراه ، وقد استنكر تشرشل ذلك وأكد على أن تسليم القوات الخاصة يساعد كثيراً على تهدئة الأوضاع إذا تم الإعلان بشكل فوري عن هذا الأمر ، وهو ما يمثل أهمية كبيرة لبريطانيا لاحتمالية ردود الفعل المتوقعة من جانب العراق تجاه ما يحدث في البلدين [٩٤] . ويبدو أن هذه المواقف دفعت شارل ديجول في لقاء جمعه مع " دف كوبر Duff Cooper " السفير البريطاني بباريس في يوم ٥ مايو ١٩٤٥م إلى أن يتحدث عن وعده بتسليم لواء واحد من القوات الخاصة إلى السوريين في المستقبل القريب [٩٥] . ثم يعود ليصرح بأن الجنرال " بينيه " سوف يعود في أقرب وقت إلى سوريا ولبنان ومعه نصوص المعاهدة التي ستجري حولها المباحثات [٩٦] .

ورغم ذلك فإن نية الحكومة الفرنسية بإرسال قوات عسكرية إلى البلدين كانت حقيقية والتي كانت قد أبلغت الحكومة اللبنانية في ٣ مايو ١٩٤٥م بأن عدداً قليلاً من الجنود السنغاليين سيصلون إلى لبنان للحلول محل قوة أخرى ستعود إلى أوطانها ، وهو ما دفع الحكومة اللبنانية إلى أن تبلغ السلطة الفرنسية مذكرة اعتراض أكدت فيها على رفض ذلك لكونه يمس استقلال وسيادة لبنان ، وقد اتفقت معها الحكومة السورية في هذا الرأي [٩٧] . ومع ذلك تم إنزال هذه القوات بالأراضي اللبنانية في ٦ مايو ١٩٤٥م بحجة تبديل القوات المعسكرة في لبنان ، إذ تم إنزالها في بيروت دون إذن من الحكومة اللبنانية [٩٨] . وقد اعتبر نزول ٨٠٠ من ضباط وجنود القوات السنغالية ، وما هو مقرر بنزول كتيبتين جديدتين إلى بيروت في ١٧ مايو بمثابة أزمة من وجهة نظر الخارجية

---

(93) **Ibid** , Memorandum by the director of the office of Near Eastern and African affairs (Henderson), D. May 31, 1945, volume VIII , p. 1119.

(94) **Ibid,** from the British prime minister (Churchill) to the president of the council of ministers of the French provisional government (de Gaulle), D. May 4, 1945 , volume VIII , p. 1068 .

(95) **Ibid** , from the ambassador in France (Caffery) to the secretary of state, D. May 6, 1945, volume VIII , p. 1068.

(96) **Ibid,** from the minister of Syria and Lebanon (Wadsworth) to the secretary of state , D. May 7, 1945, volume VIII , p. 1070 .

(97) **Ibid,** from the Lebanese Minister (Malik) to the Secretary of state at San Francisco, D. May 12, 1945, volume VIII , p. 1073 .

أحمد خليل محمودي : مرجع سابق ، ص ١٠٤ .

[٩٨] حسن أمين البعيني : مرجع سابق ، ص ٣٦٧ .

بيير بوداغوفا : مرجع سابق ، ص٢٣.

الأمريكية ، حيث أكد السيد " لوى هندرسون " Loy Henderson مدير شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا بالخارجية الأمريكية بأن هذا الإجراء يحمل صورة الإكراه في إطار المفاوضات التي ستستأنف عند عودة المقيم العام الفرنسي " بينيه " من باريس ، وأن هناك شكا في أن الفرنسيين قد يحاولون الانقلاب لأجل العودة إلى وضعهم السابق إذا لم يتمكنوا من الحصول على ما يريدون من خلال المفاوضات ، ومع الشعور الوطني المتزايد في سوريا ولبنان فإن إنزال هذه القوات قد يثير الانتفاضة الشعبية التي يمكن أن يكون لها تبعات خطيرة للغاية في جميع أنحاء الشرق الأدنى [٩٩] .

وبمجرد نزول هذه القوات إلى لبنان تقدم وزير الخارجية اللبناني هنري فرعون إلى السيد أوستروروج مسئول السلطة الفرنسية بمذكرة أكد فيها أن لبنان دولة مستقلة وذات سيادة ومن حقها أن تطلب من الحلفاء احترام إرادتها فيما يتعلق بحضور ومرور قوات الحلفاء على أراضيها ، وأنه في المستقبل إذا كان ولابد من تدابير من هذا النوع فيجب أن تكون موضع اتفاق سابق [١٠٠] . وعند اجتماعه في يوم السبت ١٢ مايو ١٩٤٥م مع أوستروروج أكد هنري فرعون على أن الحكومتين اللبنانية والسورية تعتبران إرسال قوات جديدة عملاً عدائياً من فرنسا وأنهما لا يسعهما الدخول في محادثات تحت تهديد السلاح ، وإذا اقتضى الحال فإنهما تتخذان الإجراءات التي يستلزمها الحال ، وكرر نفس الكلام عند مقابلته الجنرال " بينيه " في يوم الاثنين ١٤ مايو ١٩٤٥م [١٠١] . ومن جانبها أرسلت الحكومة اللبنانية إلى ممثلها في مؤتمر سان فرنسيسكو بوجوب إثارة الموضوع بالاتفاق مع بقية مندوبي الدول العربية رسمياً . وقد أيد اللبنانيون حكومتهم حيث أضربت العاصمة اللبنانية وتألفت من جميع منظمات الشباب جبهة واحدة تمثلت فيها الكتائب والنجادة والحزب الشيوعي [١٠٢] .

---

[99] F.R., Memorandum by the director of the office of Near Eastern and African affaires to the Acting Secretary of state , D. May 16, 1945, volume VIII , p.p. 1076 – 1077 .

[100] Ibid , from the minister to Syria and Lebanon (Wadsworth) to the secretary of state, D. May 7, 1945, volume VIII , p. 1069 .

[١٠١] وزارة الخارجية المصرية : كود أرشيف رقم ٧٨٠٠٤٥٦٥٨، ملف رقم ٣ جـ١، خطاب رقم ٥٧ بتاريخ ١٧ مايو ١٩٤٥م.

[١٠٢] منير تقي الدين : مرجع سابق ، ص١١٦.

وأما سوريا فإن الرئيس شكري القوتلي ذكر بأن بلاده سوف تحتج على التعدي على سيادة لبنان بنزول القوات الفرنسية إلى أراضيها وأن جميل مردم وزير الخارجية سوف ينسق مع وزير الخارجية اللبناني لمساع مشتركة تهدف إلى طلب الانسحاب التدريجي للقوات الفرنسية والإنجليزية ، وكذلك نقل القوات الخاصة إلى سلطتيهما [١٠٣] . وعلى أثر اجتماع عقد بين وزير الخارجية السورية مع بعض أعضاء الحكومة اللبنانية تم الاتفاق على إعداد مذكرة للاحتجاج على نزول هذه القوات [١٠٤] . كما أن الحكومتين السورية واللبنانية أرسلتا إلى أمانة الجامعة العربية مذكرة تطلبان فيها دعوة مجلس الجامعة العربية للانعقاد لبحث هذا الأمر [١٠٥] .

على أية حال ، كان نزول القوات الفرنسية من وجهة النظر الأمريكية عاملاً معوقاً للمحادثات بين الجانب الفرنسي والجانب " السوري – اللبناني " لحل قضية القوات الخاصة [١٠٦] ، حتى أن السفير الأمريكي في سوريا ولبنان طالب حكومته بضرورة بذل الجهود المستمرة لمنع وصول التعزيزات العسكرية الفرنسية لأن الأوضاع الداخلية في البلدين كانت تنذر بدرجة من درجات الخطورة التي تتحطم معها أي بارقة أمل من أجل عقد تسوية بين الجانبين [١٠٧] . ولعل ردة الفعل هذه تجاه نزول القوات الفرنسية أدت إلى دفع فرنسا لإرسال الجنرال " بينيه " للتفاوض مع السوريين واللبنانيين ، والذي كان قد وصل إلى بيروت في يوم الاثنين ١٤ مايو ١٩٤٥م ، واجتمع مع هنري فرعون وزير الخارجية اللبناني ، حيث تأكد خلال الاجتماع تصميم فرنسا على أن يكون لها موقف ممتاز في كل من سوريا ولبنان [١٠٨] .

---

(103) **F.R.,** from the minister to Syria and Lebanon (Wadsworth) to the secretary of state, D. May 7, 1945, volume VIII , p. 1069 – 1070 .

(١٠٤) وزارة الخارجية المصرية : كود أرشيف رقم ٧٨٠٠٤٥٦٥٨، ملف رقم ٣ جـ١، خطاب بتاريخ ١٤ مايو ١٩٤٥م.

(١٠٥) منير تقي الدين : مرجع سابق ، ص١١٦.

(106) **F.R.,** Memorandum by the director of the office of Near Eastern and African affairs (Henderson) to the Acting Secretary of state, D. May 16, 1945, volume VIII , p. 1076.

(107) **Ibid** , from the minister to Syria and Lebanon (Wadsworth) to the secretary of state, D. May 7, 1945, volume VIII , p. 1070 .

(١٠٨) وزارة الخارجية المصرية : كود أرشيف رقم ٧٨٠٠٤٥٦٥٨، ملف رقم ٣ جـ١، خطاب رقم ٥٧ بتاريخ ١٧ مايو ١٩٤٥م.

ومنذ هذا الوقت بدأت تظهر خيوط المعاهدة التي ترغب فرنسا في فرضها على الجانب " السوري – اللبناني " ، والتي تضمن للفرنسيين استقلال مؤسساتهم الثقافية ، وضمان مصالحهم الاقتصادية والإستراتيجية ، وضمان حق إنشاء قواعد بحرية وجوية ، والاعتراف بالوضع المتميز للتمثيل الدبلوماسي الفرنسي بالبلدين مشابهة بوضع بريطانيا القائم في مصر والعراق ، مع التزام حكومتي سوريا ولبنان بالتشاور مع فرنسا وبخاصة في أمور السياسة الخارجية ، وأن يكون للسلطة الفرنسية بعض السيطرة على تنظيم ومراقبة الدرك [١٠٩] ، وعند تمام التفاهم على هذه النقاط توافق فرنسا على نقل القوات الخاصة إلى الدولتين مع الاحتفاظ ببقاء هذه القوات تحت السيطرة الفرنسية ما دامت الظروف لا تسمح بممارسة الحكومتين الوطنيتين لسلطاتهما [١١٠] . والحقيقة أن هذه الشروط لم تكن لتقبل بها سوريا أو لبنان ، ولم تكن لتقبل بها الدول صاحبة المصالح بالمنطقة أيضاً ، فالسيد " لوى هندرسون " مدير شئون الشرق الأدنى وأفريقيا بالخارجية الأمريكية طالب وزير خارجيته في تقرير له بتاريخ ١٦ مايو ١٩٤٦م بضرورة معارضة حكومته لأي اتفاقية تعليمية أو ثقافية من شأنها أن تعطي فرنسا مكانة متميزة في النظم التعليمية بسوريا ولبنان عن أي لغة أو ثقافة أخرى [١١١] . وأما بريطانيا فإنها كانت قد طلبت بصورة مباشرة من فرنسا التعرف على طبيعة المعاهدات التي ترغب في عقدها مع البلدين ، وهو ما يعني عدم التسليم بالمطالب الفرنسية دون قيد أو شرط [١١٢] . ولم تكن روسيا لتقبل أيضاً بأن يكون لأي دولة مركز متميز في سوريا ولبنان [١١٣] .

---

[109] **F.R.**, Memorandum by the director of the office of Near Eastern and African affairs (Henderson) to the Acting Secretary of state, D. May 16, 1945, volume VIII , p. 1076 .

محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية: دورة الانعقاد الأولى، الجلسة الأولى، بتاريخ ٤ يونية ١٩٤٥م، ص ٣١.

[110] **F.R.**, from the minister to Syria and Lebanon (Wadsworth) to the secretary of state, D. May 18, 1945, volume VIII , p. 1080.

محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية : دورة الانعقاد الأولى ، الجلسة الأولى ، بتاريخ ٤ يونية ١٩٤٥م ، ص ٣١ .

[111] **F.R.**, Memorandum by the director of the office of Near Eastern and African affairs (Henderson) to the Acting Secretary of state, D. May 16, 1945, volume VIII , p. 1076 .

[112] **Ibid** , from the minister to Syria and Lebanon (Wadsworth) to the secretary of state, D. May 7, 1945, volume VIII , p. 1070 .

[113] وزارة الخارجية المصرية : كود أرشيف رقم ٧٨٠٠٤٥٦٥٨، ملف رقم ٣ جـ١، خطاب رقم ٢ بتاريخ ٢١ يناير ١٩٤٥م.

ومع ذلك ، بدا أن فرنسا مصممة على مطالبها ، ففي لقاء جرى في يوم ١٧ مايو ١٩٤٥م بين الجنرال " بينيه " والرئيس شكري القوتلي ، تحدث " بينيه " عن أن فرنسا مستعدة للتنازل عن القوات الخاصة على أن تحتفظ لنفسها بحق تقرير أساليب انتقال هذه القوات إلى سوريا ولبنان ، وأن فرنسا تطلب مقابل ذلك قواعد بحرية في لبنان وأخرى جوية في سوريا ، كما تطلب ضمان مصالحها الاقتصادية والثقافية ، وقد لفت الرئيس القوتلي نظر الجنرال " بينيه " إلى أن هذه هي المرة الأولى التي تتقدم فرنسا فيها بمثل هذه المطالب وأنه لا يمكن قبولها ، واقترح على " بينيه " أن يقدم مذكرة خطية بهذه المطالب إلى وزارة الخارجية السورية [١١٤] . ومن جانب آخر ، كانت فرنسا في ٧ مايو ١٩٤٥م قد قامت بإنزال ١٢٠٠ من الجنود السنغاليين إلى الأراضي السورية واللبنانية دون إبلاغ الحكومتين بذلك ، على الرغم من إبلاغهما ممثلي فرنسا من قبل وجوب نيل موافقتهما قبل استقدام الجنود [١١٥] ، وهو ما عزز الانطباع لدى السوريين واللبنانيين بأن الفرنسيين يسعون إلى تخويفهم لقبول المطالب الفرنسية [١١٦] .

لذلك رأى وزير الخارجية السوري دعوة زميله اللبناني هنري فرعون إلى مقابلة الجنرال " بينيه " سوياً ، والذي حضر بالفعل في ١٨ مايو ، و تقدم لهما بمذكرته التي طلبها منه السوريون من قبل ، والتي أبدى نحوها الوزيران دهشتهما ، إذ طالبت فرنسا بشرط جديد لتسليم القوات الخاصة ، وهو أن تبقى هذه القوات تحت إمرة القيادة الفرنسية العليا لفترة غير محدودة ، فضلاً عن الضمانات السابقة ، وقد رفض الوزيران هذه المطالب وأشارا إلى أن عرض هذه المطالب في ظل استقدام القوات العسكرية الفرنسية يعني استخدام التهديد والوعيد ، وهما لا يسعهما قبول ذلك [١١٧] ، ثم إن الحكومتين

---

(114) **F.R.,** from the minister to Syria and Lebanon (Wadsworth) to the secretary of state, D. May 21, 1945, volume VIII , p. 1088 .

بيير بوداغوفا : مرجع سابق ، ص٢٣ .

(١١٥) منير تقي الدين : مرجع سابق ، ص١١٤ .

(116) **F.R.,** Memorandum by the director of the office of Near Eastern and African affairs (Henderson), D. May 31, 1945, volume VIII , p. 1119 .

(١١٧) وزارة الخارجية المصرية : كود أرشيف رقم ٤٥٦٥٨ ، ٧٨٠ ، ملف رقم ٣ جـ١، خطاب رقم ٥٨ بتاريخ ٢٠ مايو ١٩٤٥م.

محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية : دورة الانعقاد الأولى ، الجاسة الأولى ، بتاريخ ٤ يونية ١٩٤٥م ، ص ٣١ . مذكرات أكرم الحوراني ، ج١ ، ص ص ٤٠٠ – ٤٠١. إحسان هنيدي: مرجع سابق ، ص ١٧٣ . سعيد التلاوي : مرجع سابق ، ص ص ١٢٤ – ١٢٥ .

السورية واللبنانية قد اتفقتا على عدم الدخول في مفاوضات مع الجانب الفرنسي ، وإلقاء جميع التبعات التي يمكن أن تنتج عن هذا الموقف على الحكومة الفرنسية ، كما قررتا توحيد الجهود والمساعي للدفاع عن سيادة البلدين واستقلالهما [١١٨] .

وبالفعل اجتمع في يوم ١٩ مايو ١٩٤٥م الوفدان السوري واللبناني في بلدة " شتورة " بلبنان بحضور الرئيس بشارة الخوري ورئيس وزرائه عبد الحميد كرامي ووزير خارجيته هنري فرعون ، والرئيس شكري القوتلي ووزير خارجيته جميل مردم ووزير الداخلية صبري العسلي ، ووزير المعارف أحمد الشراباني ، حيث اتفق الجانبان على حقهما في الاستقلال والحرية ، وعلى إرسال مذكرات رسمية إلى جميع الذين لهم علاقة بالأمر ، وبخاصة الجانب الفرنسي . وبالفعل أصدرت الحكومتان بلاغاً رسمياً عن قطع المفاوضات مع الفرنسيين في يوم ١٩ مايو ١٩٤٥م وإن كان قد أرجئ إعلانه إلى يوم ٢١ مايو حتى موعد تسليم رد الحكومة السورية على مذكرة الجنرال " بينيه " إلى المفوضية الفرنسية في يوم ٢٠ مايو [١١٩] ، والتي عرضت للموقف بين الجانبين منذ بداية مايو ١٩٤٥م ، والتأكيد على رفض الدخول في مفاوضات على الأساس الذي قدَّم به " بينيه " مذكرته إلى الجانب " السوري – اللبناني " ، وكذلك التأكيد على أن استقدام القوات الفرنسية هو وسيلة ضغط في إطار التفاوض بين الجانبين ، وفي النهاية أكدت المذكرة على مطلب استلام القوات الخاصة [١٢٠] .

وفي مساء يوم ١٩ مايو دعا جميل مردم وزير الخارجية السوري المفوضين الرسميين لمصر والسعودية والعراق وشرق الأردن لمقابلته حيث أخبرهم بالاتفاق السوري اللبناني على وقف المفاوضات مع فرنسا وعدم إمكانية قبول المذكرة الفرنسية أساساً للتفاوض ، وأن الرئيسين السوري واللبناني سوف يرسلان إلى ملوك وأمراء الدول العربية وإلى ملك انجلترا والرئيس ترومان **Truman** بهذا الخصوص . وأرسلت الخارجية السورية أيضاً إلى المفوضية المصرية بدمشق صورة المذكرة التي قدمها

---

[١١٨] منير تقي الدين : مرجع سابق ، ص ١١٤.

[١١٩] سعيد التلاوي : مرجع سابق ، ص ١٢٣ .

منير تقي الدين : مرجع سابق ، ص ١١٧ .

[١٢٠] وزارة الخارجية المصرية : كود أرشيف رقم ٧٨٠٠٤٥٦٥٨، ملف رقم ٣ جـ١، خطاب رقم ٥٨ بتاريخ ٢٠ مايو ١٩٤٥م.

مذكرات أكرم الحوراني ، ج١ ، ص ص ٤٠١ – ٤٠٢ .

الجنرال " بينيه " بخصوص المفاوضات مع سوريا ولبنان ، وعقّب بأن بلاده سوف تتقدم بطلب لدعوة مجلس الجامعة العربية للانعقاد عملاً بأحكام الميثاق ، وطالب بتأييد الحكومة المصرية لهذا الطلب [١٢١] . ثم إن الحكومتين السورية واللبنانية أرسلتا إلى ممثلي الولايات المتحدة وبريطانيا وروسيا في سوريا ولبنان بنسخة من المذكرة التي بعثا بها إلى الجنرال " بينيه " ، وقرارهما بقطع المفاوضات مع فرنسا ، والتأكيد على ضرورة سحب القوات الفرنسية والإنجليزية وتسليم القوات الخاصة لهما [١٢٢] .

ومن جانب آخر، قامت المجالس النيابية في البلدين بدورها تجاه تطورات الأحداث ، فقد عقد المجلس النيابي السوري جلسة في يوم ٢١ مايو ١٩٤٥م ، حيث ألقى وزير الخارجية خطاباً أكد فيه على أن الحكومة ستفعل كل ما في وسعها لدفع الخطر الذي يهدد استقلال البلاد ، وعقب ذلك تم تقديم اقتراحات عديدة منها : المبادرة إلى إنشاء الجيش الوطني الذي يبدأ بمتطوعين يتقدمون للعمل به بسلاحهم ، ومن ليس له سلاح تقدم له الحكومة هذا السلاح وأن تعمل الحكومة على الحصول على السلاح اللازم لهذا الغرض ، ومطالبة ضباط وجنود القوات الخاصة التي لا تزال تحت القيادة الفرنسية إلى هجرها والانضواء تحت لواء الجيش الأهلي ، ومن يتأخر يطبق عليه قانون حماية الاستقلال الذي ينص في هذه الحالة على نزع الجنسية السورية ومصادرة أملاك من يخالفه [١٢٣] ، وهذا القانون كانت قد تمت الموافقة على تشريعه في جلسة المجلس التي انعقدت في يوم الثلاثاء الموافق ١٧ مايو ١٩٤٥م ، والذي نصت مادته الخامسة على أن السوريين الذين يستخدمون عند دولة أجنبية سواء في داخل البلاد أو في خارجها ولا يلبون طلب الحكومة بترك هذه الخدمة حتى المدة المحددة يعاقبون بنزع جنسيتهم وتصادر أملاكهم وأموالهم . والمقصود من تشريع هذا القانون هو تشتيت شمل الجيش الخاص إذا لم تبادر الحكومة الفرنسية إلى تسليمه للحكومة السورية ، وذلك بدعوة من يعمل فيه من السوريين إلى تركه [١٢٤] .

---

[١٢١] وزارة الخارجية المصرية : كود أرشيف رقم ٧٨٠٠٤٥٦٥٨، ملف رقم ٣ جـ١، خطاب رقم ٥٨ بتاريخ ٢٠ مايو ١٩٤٥م.

[١٢٢] نفسه ، خطاب رقم ٦٠ بتاريخ ٢٢ مايو ١٩٤٥م .

[١٢٣] وزارة الخارجية المصرية : كود أرشيف رقم ٧٨٠٠٤٥٦٥٨، ملف رقم ٣ جـ١، خطاب رقم ٦٢ بتاريخ ٢٢ مايو ١٩٤٥م.

[١٢٤] نفسه . خطاب رقم ٥٨ بتاريخ ٢٠ مايو ١٩٤٥م .

ولهذا تمسك النواب في جلسة ٢١ مايو بضرورة النظر في الاقتراح الخاص بمطالبة ضباط وجنود القوات الخاصة بهجر هذا الجيش والانضواء تحت لواء الجيش الوطني ، وضرورة اتخاذ قرار حول هذا الأمر في نفس الجلسة ، إلا أن رئيس المجلس أوقف الجلسة وتحدث مع النواب في الكواليس عن أن هذه المسألة ما زالت موضع بحث مع الجنرال " برنارد باجيت Bernard Paget " قائد القوات البريطانية بالشرق الأوسط ، وأن مثل هذه الاقتراحات تحول إلى اللجان المختصة لبحثها [١٢٥]. وأعيد تقديم نفس الاقتراح في جلسة ٢٤ مايو والذي أحيل إلى اللجنة المختصة ، حيث قررت اللجنة عدم قبوله مع ما سبق تقديمه من اقتراحات ، واتفقت الحكومة مع النواب على عدم إثارة هذا الموضوع مرة ثانية ، والسبب في ذلك هو الإنذار الذي وجهه الفرنسيون بأنه إذا وافق المجلس على هذا الاقتراح فإنهم سوف يبادرون إلى اتخاذ جميع الإجراءات العسكرية التي يستدعيها الأمر ، وكان المفهوم من ذلك هو استخدام القوة ضد الفارين من القوات الخاصة ، وهو ما دفع الإنجليز إلى نصح الحكومة السورية بعدم الأخذ بهذا الاقتراح ، فاستمعت الحكومة للنصح [١٢٦] . ومع ذلك فقد صدق المجلس في هذه الجلسة على قانون خاص بزيادة عدد قوات الدرك بخمسة آلاف عسكري ليصبح ١١٥٠٠ عسكري ، وعلى قانون آخر خاص بدعوة الأهالي من سن ١٨ سنة إلى ٦٠ سنة للتطوع لإنشاء حرس وطني لتدريبهم وتأهيلهم ، وتقرر أخذ النفقات الخاصة لتسليح هذه القوات وإعاشتها من الاعتمادات التي كانت مخصصة للجيش في ميزانية وزارة الدفاع بحجة أن الجيش سيستغرق إعداده بعض الوقت ، وقد بدأ بالفعل التطوع في قوات الدرك وانتظم فيها عدد من النواب الذين حضروا الجلسة وهم يرتدون ملابس الدرك [١٢٧] .

وأما في لبنان ، فقد عقد المجلس النيابي جلسة في يوم ٢٢ مايو ١٩٤٥م حيث ألقى وزير الخارجية هنري فرعون بياناً أكد فيه على رفض التفاوض مع فرنسا على أساس ما جاء في المذكرة الفرنسية المقدمة إلى بلاده ، والتي اعتبر أنها تنتقص من استقلال بلاده وسيادتها ، خاصة مع قدوم القوات الفرنسية ، فلبنان من وجهة نظره لا يقبل التفاوض تحت الضغط والتهديد بقوة السلاح ، وأكد على أن حكومته أبلغت احتجاجها لفرنسا

---

[١٢٥] نفسه ، خطاب رقم ٦٢ بتاريخ ٢٢ مايو ١٩٤٥م.

[١٢٦] نفسه ، خطاب رقم ٦٣ بتاريخ ٢٥ مايو ١٩٤٥م .

[١٢٧] نفسه ، نفس الخطاب والتاريخ.

والدول الصديقة والدول العربية ، وقد عضد رياض الصلح عضو المجلس البيان وشكر الحكومة وأعلن الوقوف وراءها صفاً واحداً ، ثم عرض صبري حمادة رئيس المجلس موازنة الدفاع الوطني للتصويت والبالغة خمسة ملايين ليرة لإنشاء الجيش اللبناني ، حيث صوت النواب لصالح اعتمادات الجيش [١٢٨] .

ومن جانبهم ، كان أعضاء القوات الخاصة قد أظهروا وطنيتهم ، فقد ذكر سعد الله الجابري رئيس المجلس النيابي السوري بأن كثيراً من الضباط والعساكر يريدون الهرب من الثكنات والالتحاق بسلطة الحكومتين السورية واللبنانية ، وأن هناك طلبات قدمت للحكومة من الجنود تطلب هذا الانضمام ، وكذلك هناك طلبات مماثلة قدمت من الضباط ، ومؤكداً على أن ما قامت به هذه القوات من تجريد قادتها الفرنسيين من السلاح وتسليمهم لمحافظ جبل الدروز يثبت وطنية هذه القوات ، وأكد كذلك على أن عدم تنفيذ القانون الذي صدر من مجلس النواب بإسقاط الجنسية عن كل من يستخدم عند الفرنسيين في القوات الخاصة يرجع إلى طلب البريطانيين ذلك ، والرغبة في عدم الظهور بمظهر من يريد هدم هذا الجيش وتفكيكه لأنه جزء من جيش التحالف في هذه المنطقة . ومع ذلك ، أكد على عدم رفض من سيأتي من هؤلاء الضباط والجنود إذا قرروا اللجوء إلى حكومتهم الوطنية ،خاصة مع حالات الهروب المتكررة من قبل هؤلاء من ثكناتهم وهو ما يؤدي إلى تعقبهم ، وقد ألقى بالفعل القبض على كثير من الضباط السوريين واللبنانيين وهم يحاولون الهرب [١٢٩] .

ولم يكن ضباط وجنود القوات الخاصة من اللبنانيين بأقل وطنية من أقرانهم السوريين ، فقد أكد عبد الحميد كرامي رئيس الوزراء اللبناني على أن كثيراً منهم عرضوا خدماتهم على الحكومة ، وأكدوا على أنهم مستعدون للتخلي عن خدمة الفرنسيين في القوات الخاصة والالتحاق بخدمة بلدهم حينما يطلب منهم ذلك . وأنهم يفضلون الموت على أن يستخدموا لقتل أبناء وطنهم [١٣٠] . وأما الوزير اللبناني إميل لحود فقد

---

[١٢٨] منير تقي الدين : مرجع سابق ، ص ص ١٢٠ ـــــ ١٢١ .
أحمد خليل محمودى : مرجع سابق ، ص ١٠٥ .

[١٢٩] محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية : دورة الانعقاد الأولى ، الجلسة الأولى ، بتاريخ ٤ يونية ١٩٤٥م ، ص ١٣ .

[١٣٠] نفسه ، نفس الدورة والجلسة والتاريخ ، ص ١٤ .

ذكر بأنه يكفى أن يعلن لمن يريد من الضباط والجنود اللبنانيين والسوريين الملتحقين بالقوات الخاصة أن يتركوا العمل بهذه القوات ويلتحقوا بحكومتهم كي يجتمع لدى الحكومتين عدد كبير من ضباط وجنود هذه القوات [١٣١] . والحقيقة أن خطورة اعتبار هروب الضباط والجنود من القوات الخاصة بمثابة فرار من الجندية وهو ما يستوجب الاعتقال لم يمنع العديد من أفراد هذه القوات من ترك وحداتهم والانضمام إلى المقاومة الشعبية ضد الفرنسيين [١٣٢] .

هكذا تطورت الأوضاع في البلدين تجاه قضية القوات الخاصة وهو ما توقعته بريطانيا ، ففي مذكرة من الخارجية البريطانية إلى نظيرتها الأمريكية تحدثت عن أن برقيات وزير بريطانيا في بيروت تظهر أن الوضع في دولتي المشرق يتدهور بسرعة ويمكن أن يؤدى إلى العنف في أي وقت ، ومن ثم طالبت بتعاون الوزير الأمريكي المفوض بسوريا ولبنان مع زميله البريطاني من أجل حث دولتي المشرق على الامتناع عن أي عمل قد يؤدي إلى اضطرابات هناك [١٣٣] . غير أن هذا التدخل لم يكن ليجدي بعد تطورات الأحداث ، فقد ظهر التأييد التام من الشعبين السوري واللبناني لموقف حكومتيهما تجاه رفض الفرنسيين تسليم القوات الخاصة وإنزال قوات فرنسية جديدة ، إذ خرجت المظاهرات المؤيدة لهذا الموقف في البلدين [١٣٤] .

ففي سوريا كان نزول القوات الفرنسية بالأراضي اللبنانية وانتشار خبر مذكرة الجنرال " بينيه " التي قدمها للحكومة السورية بخصوص المطالب الفرنسية والقوات الخاصة هو البداية للمظاهرات التي عمت مدينة دمشق منذ صباح يوم السبت الموافق ١٩ مايو ١٩٤٥م ، حيث أضرب طلاب المدارس وخرجوا في مظاهرات صاخبة ، والتي امتدت إلى مدن أخرى مثل " حمص " و " حلب " و " حماة " ، وحل الإضراب العام في البلاد ، وتطور الوضع في مدينة دمشق إلى صدام دموي مع القوات السنغالية ، وسقط عدد من الفرنسيين قتلى في عمليات اغتيال اتهمت فيها السلطات الفرنسية قوات الأمن

---

(١٣١) نفسه ، نفس الدورة والجلسة والتاريخ ، ص ١٥ .

(132) F. O., 371 / 45554 , from Beirut to foreign office , No. 165, D. May 29, 1945 .

(133) F. R., from the British Embassy to the Department of state, D. May 21, 1945, Volume VIII, p. 1084 .

(١٣٤) وزارة الخارجية المصرية : كود أرشيف رقم ٧٨٠٠٤٥٦٥٨، ملف رقم ٣ جـ١، خطاب رقم ٥٨ بتاريخ ٢٠ مايو ١٩٤٥م.

المحلية بعدم القيام بواجباتها [١٣٥] ، وامتدت المظاهرات إلى لبنان حيث أعلنت بيروت الإضراب العام ، وسار الطلاب يحملون الأعلام ويهتفون لاستقلال بلادهم ، وأعلنت الجامعة الأمريكية توقيف دروسها ، كما أضرب المحامون بعد أن اتخذت نقابتهم قرارها بذلك في ٢٤ مايو ١٩٤٥م ولمدة ثلاثة أيام تأييداً لموقف الحكومة ، وأما سيدات لبنان فقد تظاهرن وتقدمن بمذكرة للحكومة يؤكدن فيها على طلب تسليم القوات الخاصة للبنان وسوريا ، وكذلك جميع الصلاحيات المتبقية [١٣٦] .

ونظراً لشدة هذه المظاهرات لجأ الفرنسيون إلى استخدام القوة مع المتظاهرين وخاصة في سوريا ، ففي ١٩ مايو ١٩٤٥م وجه إليهم الفرنسيون نيران أسلحتهم في " دمشق " و " حلب " و " حمص " و " حماه " وغيرها من المدن السورية [١٣٧] ، وفي يوم ٢٨ مايو تطورت الأوضاع حيث واجهت القوات الفرنسية ثورة شاملة في سوريا هوجمت فيها المواقع والثكنات الفرنسية من قبل المتظاهرين الذين ساندتهم أحياناً عناصر من الشرطة المحلية ، كما هوجمت وأحرقت المكاتب الفرنسية ووقعت معركة حقيقية في " حماه " ، كما تمت السيطرة تماماً على جبل الدروز من قبل السوريين [١٣٨] ، وفي يوم ٢٩ مايو بدأ الفرنسيون القصف المدفعي والجوي لمدينة دمشق وغيرها من المدن ، والذي استمر لمدة ثلاثة أيام ضرب خلالها مقر الحكومة ومجلس النواب ومقر إقامة رئيس المجلس النيابي ، ودمرت الأحياء السورية ، وقطعت فرنسا الاتصال بين دمشق وبقية المدن السورية وكذلك الاتصالات الخارجية ، ونتيجة هذا الهجوم وقع عدد كبير من الضحايا قدر بعدد ٥٠٠ قتيل و ١٤٠٠ جريح [١٣٩] . وقد عللت الحكومة الفرنسية هذا

---

[١٣٥] نفسه ، خطاب رقم ٦٢ بتاريخ ٢٢ مايو ١٩٤٥م .
بشارة الخوري : مصدر سابق، ج٢ ، ص ص ١٣٩ – ١٤٠ .
ميشيل كرستيان دافيه : المسألة السورية المزدوجة ، ترجمة : جبرائيل بيطار ، دار طلاس للترجمة والنشر ، دمشق ١٩٨٤م ، ص ص ٤٠٢ – ٤٠٣ .

[١٣٦] منير تقي الدين : مرجع سابق ، ص ص ١١٨ – ١٢٠ .

[١٣٧] مذكرات أكرم الحوراني : ج ١ ، ص ٤٢٦ .
حسن البعيني : مرجع سابق ، ص ٣٦٧ .

[١٣٨] ميشيل كرستيان دافيه : مرجع سابق ، ص ٤٠٥ .

[139] F.R., from the minister to Syria and Lebanon (Wadsworth) to the secretary of state, D. May 31, 1945, volume VIII , p. 1125 .
صلاح العقاد : مرجع سابق ، ص ٩٤ .

التصرف في بيان أصدره شارل ديجول في الأول من يونية ١٩٤٥م بأنه كان ضرورة لصد الهجمات من قبل عصابات مسلحة من قوات الأمن المحلية [١٤٠] .

أمام هذه المواجهة من الفرنسيين عقد في صباح يوم السبت ٢٩ مايو ١٩٤٥م اجتماع في بلدة " شتورة " بلبنان بين ممثلي الحكومتين السورية واللبنانية حضره من الجانب اللبناني عبد الحميد كرامي وهنري فرعون ومن الجانب السوري جميل مردم ، وقرر الجانبان إرسال برقية مشتركة إلى رئيس الوزراء المصري لدعوة مجلس الجامعة العربية إلى الانعقاد في أقرب وقت عملاً بالمادة السادسة من ميثاق الجامعة العربية ، كما أنهما استعرضا الموقف واتفقا على الاستمرار في اتباع خطة موحدة في كلا البلدين للدفاع عن حقوقهما والاتصال الدائم بممثليهما السياسيين في الخارج [١٤١] . ومن جانبه أرسل الرئيس شكري القوتلي إلى الولايات المتحدة الأمريكية رسالة أكد فيها على العدوان الفرنسي على بلاده ، وأن هذا التصرف الفرنسي يرجع إلى رفض بلاده الموافقة على منح فرنسا وضعاً مميزاً في سوريا مقابل تسليم القوات الخاصة [١٤٢] .

وبالفعل كانت الولايات المتحدة سباقة في موقفها مما يجري في سوريا ، ففي يوم ٢٨ مايو ١٩٤٥م قدم سفيرها في باريس السيد " كافري " بناءًا على تعليمات من حكومته مذكرة إلى الحكومة الفرنسية بأن تعيد النظر في سياستها تجاه دولتي المشرق بهدف التعامل معهما على اعتبار أنهما دولتان مستقلتان [١٤٣] ، وفي ٣٠ مايو بعث الرئيس الأمريكي رسالة إلى ديجول وكذلك إلى حكومة بريطانيا ، والتي أكد فيها على أن الوضع في دولتي المشرق يتدهور بسرعة ، وأنه من الواجب أن تتخذ الخطوات الفعالة للتوصل إلى وقف القتال ، وأن من رأى أمريكا دعوة حكومات فرنسا وسوريا ولبنان للاتفاق على هدنة ، على ألا يتخذ أي من الطرفين خلال مدة الهدنة أي خطوة لتحسين موقفه ، وبخاصة من جانب فرنسا بإدخال قوات إضافية وإمدادات إلى سوريا ولبنان لأن هذا قد يثير المواطنين بعد الاشتباكات المسلحة التي حدثت ، وقد يكون من الأفضل أن تقوم

---

(140) F.R., from the ambassador in France (Caffery) to the secretary of state, D. June 2 , 1945 , volume VIII , p. 1131.

(١٤١) أحمد خليل محمودي : مرجع سابق ، ص ١٠٦ .

منير تقي الدين : مرجع سابق ، ص ١١٩ .

(142) F.R., Memorandum by the director of the office of Near Eastern and African affairs (Henderson), D. May 31, 1945, volume VIII , p. 1118 .

(143) Ibid , p. 1119 .

القوات البريطانية وبموافقة الطرفين على أمر المحافظة على النظام خلال فترة الهدنة ، وكذلك دعوة ممثلي سوريا ولبنان للمشاركة في المحادثات التي سوف تعقد في لندن أو باريس [١٤٤] ، وفي ٣١ مايو وجه الرئيس ترومان رسالة إلى ديجول يطالبه فيها بالامتناع عن أي عمل من شأنه أن يزيد من تفاقم الوضع في سوريا ولبنان حتى يمكن استعادة الهدوء والتوصل إلى حل سلمي يهدف إلى تسوية مرضية [١٤٥] .

وأما بريطانيا فقد استدعى رئيس وزرائها " تشرشل " في ٣٠ مايو ١٩٤٥م السفير الفرنسي في لندن بحضور أنتوني إيدن **Anthony Eden** وزير الخارجية وطلب منه إبلاغ حكومته ضرورة وقف إطلاق النار في دمشق ، وفي حالة متابعة العمليات العسكرية فإنه سيأمر بتدخل القوات البريطانية [١٤٦] ، وفي ٣١ مايو أعلن السيد إيدن في مجلس العموم بأن حكومة صاحب الجلالة قد رأت أنها لم تعد تستطيع أن تقف بمعزل عن هذه الحوادث [١٤٧] ، وفي نفس اليوم أرسل تشرشل رسالة إلى ديجول قال فيها : " إزاء الموقف الخطير الذي نشب بين قواتكم وبين دولتي المشرق آسف أن أبلغكم أننا قد أمرنا القائد العام في الشرق الأوسط بأن يتدخل ليحول دون الاستمرار في إراقة الدماء ، محافظة على الأمن في هذه المنطقة وهى منطقة مهمة للمواصلات التي تستخدم في الحرب ضد اليابان . وإننا تجنباً للاصطدام بين القوات البريطانية والفرنسية نطلب منكم أن تأمروا في الحال القوات الفرنسية بأن تكف عن إطلاق النار ، وأن تنسحب إلى ثكناتها ، وبمجرد وقف إطلاق النار ورجوع النظام إلى نصابه نكون مستعدين لأن نبدأ محادثات ثلاثية بين بريطانيا وفرنسا وأمريكا في لندن [١٤٨] . ولعل الشيء الذي يجدر ذكره هو أن هذا الموقف الحاسم من بريطانيا يرجع إلى هاجس تعاظم حركة التضامن مع سوريا في البلدان العربية ، وهو ما يمكن أن يهدد الوجود البريطاني في كثير من هذه الدول [١٤٩] .

---

(144) **Ibid** , From the Acting Secretary of state to the secretary of state, D. May 30, 1945 , volume VIII , p. 1116 .

(145) **Ibid** , from the Acting Secretary of state to the ambassador in France, D. May 31, 1945 , volume VIII , p.p. 1121 – 1122 .

(١٤٦) **ميشيل كرستيان دافيه** : مرجع سابق ، ص٤٠٥ .

(١٤٧) **سيتون وليمز** : مرجع سابق ، ص ١١٦ .

(١٤٨) **صلاح العقاد** : مرجع سابق ، ص٩٥ .

(١٤٩) **بيير بوداغوفا** : مرجع سابق ، ص ٢٥ .

وأما الحكومة السوفييتية فإنها أرسلت إلى الحكومة الفرنسية نسخة من المذكرة التي سلمها القائم بالأعمال السوفيتي " نوفيكوف Novikov " إلى الخارجية الأمريكية في أول يونية ١٩٤٥م ، حيث أكدت المذكرة على أن : " الحكومة السوفيتية ترى أن الأحداث التي وقعت في سوريا ولبنان لا تتوافق مع روح القرارات التي اعتمدت في مؤتمر دومبارتون أوكس (*) Dumbarton Oaks ، ولا أهداف مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد في سان فرنسيسكو San Francisco لإنشاء نظام يحقق الأمن والسلام للشعوب المنعقدة فيه ، لذلك فإن الحكومة السوفيتية ترى أنه ينبغي اتخاذ تدابير عاجلة لوقف العمليات العسكرية في سوريا ولبنان وتسوية النزاع الناشئ عن طريق الوسائل السلمية (١٥٠) .

أمام هذه المواقف لم يكن أمام الحكومة الفرنسية سوى أن تذعن لها ، لذلك أصدر شارل ديجول في مساء الأول من يونية ١٩٤٥م بيانا أكد فيه على وقف القتال امتثالاً لطلب الحكومة البريطانية خشية من أن تمتد هذه الحوادث من سوريا إلى مناطق أخرى في منطقة الشرق الأدنى ، وأن الحكومة الفرنسية أمرت القوات الفرنسية في سوريا بوقف القتال في ٣١ مايو ، وذلك لإيجاد جو أكثر ملاءمة لإجراء محادثات مع الحكومة الأمريكية والبريطانية ومع حكومات الدول العربية لاحقاً حول الوضع في الشرق الأدنى بصورة كاملة (١٥١) . والحقيقة أن هذا البيان يؤكد أن الجانب الفرنسي قد اقتنع أن حل القضية لا يكون بفرض المعاهدات التي يريدها بالقوة ، وإنما الحل يكون فقط من خلال التفاوض .

وبالفعل قدم السفير الفرنسي في واشنطن إلى وزير الخارجية الأمريكية بالنيابة اقتراحاً بقيام الحكومة الأمريكية نيابة عن حكومة فرنسا بالدعوة لمؤتمر حول مسائل الشرق الأدنى ، ويكون ممثلاً فيه الحكومة الفرنسية والإنجليزية والأمريكية والسوفيتية والصينية ، إذ من وجهة نظر حكومته أن ما حدث في سوريا ولبنان يتطلب دراسة

(*) انعقد هذا المؤتمر خلال الفترة (٢١ أغسطس ١٩٤٤ – ٧ أكتوبر ١٩٤٤م) بمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا والاتحاد السوفييتي والصين ، وقد صيغت فيه مبادئ دخلت فى مواد ميثاق هيئة الأمم المتحدة .

(١٥٠) F.R., from the soviet Chargé (Novikov) to the Acting Secretary of state , D. June 1, 1945, volume VIII , p.p. 1128 – 1129 .

(١٥١) Ibid, from the ambassador in France (Caffery) to the secretary of state, D. June 2 , 1945 , volume VIII , p. 1131 .

الوضع الراهن في بلاد الشام بهدف التوصل إلى تسوية [١٥٢] . وقد ردت الخارجية الأمريكية على السفير الفرنسي بأن حكومة الولايات المتحدة في اتفاق تام مع رغبة الحكومة الفرنسية في أن تسوي هذه القضية في إطار مبادئ العدالة الدولية ، وأن التوصل إلى حل عادل وودي لهذه القضية سيساعد على إعادة الهدوء إلى المنطقة ، هذا مع التأكيد على أن عقد مؤتمر دولي بشأن مسائل الشرق الأدنى بصفة عامة قد يكون مفيداً في الوقت الحاضر ، ومع ذلك فإن حكومة الولايات المتحدة ستكون سعيدة للتباحث مع الحكومة الفرنسية حول أى اقتراحات أخرى ، والتي من الممكن أن تؤدي إلى تسوية منظمة للصعوبات التي ظهرت بشكل حاد في سوريا ولبنان [١٥٣] .

وفي نفس الوقت لبت الجامعة العربية مطلب السوريين واللبنانيين لتأييدهم في القضية ، خاصة مع العدوان الذي وقع على سوريا ، إذ انعقد مجلس الجامعة في جلسته الأولى بتاريخ ٤ يونية ١٩٤٥م حيث عرض الوفدان السوري واللبناني موضوع القوات الخاصة وتطورات المباحثات مع الفرنسيين من أجل استلامها وتعنت الفرنسيين في ذلك ، وانتهت الجلسة إلى تحديد مطلب الدولتين بضرورة استلام هذه القوات وجلاء الجنود الفرنسيين عن بلديهما [١٥٤] . وفي الجلسة الثانية التي انعقدت بتاريخ ٥ يونية دارت المناقشات حول ضرورة حل النزاع مع الفرنسيين ، واستقر الرأي في نهاية الجلسة عند التأكيد على أن انعقاد أي مؤتمر دولي لحل النزاع يجب أن تمثل فيه الجامعة العربية إلى جانب تمثيل سوريا ولبنان ، وأن أصل التفاوض في هذا الشأن يكون على أساس الاستقلال والسيادة الكاملين لسوريا ولبنان [١٥٥] .

وفي الجلسة الثالثة بتاريخ ٦ يونية ١٩٤٥م أكد المجلس على تحميل فرنسا مسئولية ما وقع في سوريا ولبنان من قتل وتخريب ، وتم التأكيد على أن بقاء القوات الفرنسية في البلدين يتنافي مع حقوق السيادة والاستقلال المعترف لهما بها ، ثم إن وجود هذه القوات قد يمد التوتر إلى أقطار عربية مجاورة ، ولذلك يؤيد المجلس ضرورة

---

(152) **Ibid,** from the French Ambassador (Bannet) to the Acting Secretary of state, D. June 7, 1945, volume VIII , p. 1140 .

(153) **Ibid,** from the Acting Secretary of state to the French Ambassador (Bannet), D. June 8, 1945, volume VIII , p. 1141 – 1142 .

(١٥٤) محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية : دورة الانعقاد الأولى ، الجلسة الأولى ، بتاريخ ٤ يونية ١٩٤٥م ، ص ١٨ .

(١٥٥) نفسه ، الجلسة الثانية ، بتاريخ ٥ يونية ١٩٤٥ ، ص ٤٦ .

جلاء القوات الفرنسية عن البلدين وكذلك جميع القوات الأجنبية الأخرى ، وبالنسبة للقوات الخاصة رأى المجلس أن هذه القوات وما لديها من أسلحة وعتاد ومنشئات هي لسوريا ولبنان ، ويجب تسليمها للقيادتين السورية واللبنانية لتكون تحت تصرف حكومتي البلدين ، وقرر المجلس أن يتخذ التدابير اللازمة وفقاً للمادة السادسة من ميثاق الجامعة العربية لدفع الاعتداء الفرنسي ، وهو حين يتخذ هذه التدابير لن يدخر تضحية في سبيل القيام بواجبه نحو تحقيق مطلب الدولتين [١٥٦] .

والحقيقة أن التأييد الذي قدمته الدول العربية للسوريين واللبنانيين ، والإنذار الذي وجهه تشرشل إلى شارل ديجول في ٣١ مايو ١٩٤٥م بالتوقف عن ضرب السوريين وكذلك إذعان ديجول لهذا الإنذار ، كل هذا كان قد أدى إلى تشجيع البلدين كي يصدرا في ٢١ يونية ١٩٤٥م بلاغاً مشتركاً في دمشق يعلنان فيه أنهما قررتا اتباع سياسة مشتركة تهدف إلى تنفيذ قرارات مجلس الجامعة العربية الذي اجتمع في القاهرة ، وكذلك فصل جميع الموظفين الفرنسيين الذين في خدمة الدولتين ، وعدم منح امتيازات أو وضع خاص لأي من الدول الكبرى ، والعمل على سحب القوات الفرنسية من الأراضي السورية واللبنانية ، وطلب تسليم القوات الخاصة للحكومتين [١٥٧] .

ومن جانب آخر ، كانت فرنسا قد استوعبت جيداً وضعها في سوريا ولبنان بعد الرفض السوري اللبناني لمنحها اتفاق المصالح الذي ترغب في فرضه عليهم مقابل تسليم القوات الخاصة ، وبعد أن وجدت رفضاً من أمريكا بهذا الخصوص ، وبعد أن أنذرتها بريطانيا بالتدخل عسكرياً ضدها في سوريا . لذلك وجد الفرنسيون أن الاستمرار في المماطلة لتسليم القوات الخاصة أصبح أمراً غير مقبول ، وقد ظهر هذا عند عودة الكونت أوستروروج من باريس في ٢٧ يونية ١٩٤٥م واجتمع مع الوزير البريطاني بهذا الخصوص ، وفي ٢٨ يونية اجتمع أوستروروج مع وزير الخارجية اللبناني هنري فرعون بصورة غير رسمية وأكد له بأن الحكومة الفرنسية على استعداد لنقل القوات الخاصة إلى السلطتين السورية واللبنانية ، وإعطاء تأكيدات بسحب القوات الفرنسية في نفس الوقت الذي تنسحب فيه القوات البريطانية ، والبحث في نقل ما تبقى من المصالح المشتركة [١٥٨]

---

[١٥٦] نفسه ، الجلسة الثالثة ، بتاريخ ٦ يونية ١٩٤٥ ، ص ٦٨ .

[١٥٧] سيتون وليمز : مرجع سابق ، ص ١١٩ .

[158] F.R., from the minister of Syria and Lebanon (Wadsworth) to the secretary of state , D. July 1, 1945, volume VIII , p.p. 1154 – 1155 .

وقد وافقت الحكومة السورية على ذلك بعد قيامها باتصالات مع اللبنانيين ، وتم التوافق على أن تدور مباحثات مع الفرنسيين حول ذلك ، وبالفعل دارت محادثات بين المقيم العام الفرنسي " بينيه " مع وزير الخارجية اللبناني في يوم الأربعاء الموافق ٤ يولية ١٩٤٥م ، وجرى التوافق حول تسليم باقي المصالح المشتركة للسوريين واللبنانيين والتي لا تزال بيد الفرنسيين ، وعلى أثر هذا اللقاء أصدرت الحكومة الفرنسية بتاريخ ٨ يولية تصريحاً أكدت فيه على أنه رغبة منها في تلبية مطلب حكومتي سوريا ولبنان بشأن تسليم القوات الخاصة المشكلة من أبناء البلدين ، وتمنياً منها أن تظهر لحكومتي سوريا ولبنان عزمها على تلبية طلبهما ، وحيث أنه لم يبق أي مانع يحول دون تسليم هذه القوات نظراً لانتهاء الحرب في أوروبا ، ونظراً لرغبة البلدين المشروعة في تأليف جيشين وطنيين فإن الحكومة الفرنسية سوف تنقل إلى الحكومتين هذه القوات طبقاً لإجراءات سوف تحدد خلال ٤٥ يوماً على الأكثر [١٥٩] .

وكان تعليق جريدة " لوفيجارو Le Figaro " الفرنسية على الإعلان بأن الدوائر الدبلوماسية الفرنسية رأت أنه ينبغي تفسيره على أنه يشير إلى رغبة فرنسا لإعادة العلاقات الودية مع سوريا ولبنان وتدعيم استقلالهما التام [١٦٠] ، بينما ذكرت جريدة " الديلى هيرالد Daily Herald " بأن هذا القرار لو جاء قبل عام على الأقل لأمكن أن يفسح الطريق في وجه تسوية هذه القضية لأن الطلب الرئيسي لحكومتي سوريا ولبنان كان يومها تسليم القوات الخاصة ، أما اليوم فإن سوريا ولبنان تصران على الجلاء التام كمقدمة لأي مفاوضات قد تحدث [١٦١] ، ومن جانب آخر ، كان رد الفعل من جانب الحكومتين السورية واللبنانية تجاه البيان الفرنسي الصادر في ٨ يولية والقاضي بتسليم فرنسا للقوات الخاصة قد صدر من خلال البيان السوري اللبناني في ٩ يولية في أعقاب المشاورات المشتركة في بلدة " شتورة " يوم ٩ يولية ١٩٤٥م بين أركان الحكومتين السورية واللبنانية حيث اجتمع جميل مردم وزير الخارجية السورية وعبد الحميد كرامي

---

[١٥٩] وزارة الخارجية المصرية : محفظة رقم ١٥٣٧ ، ملف رقم ٣/٣٤/٣٧ جـ٢ ، خطاب رقم ٥٧ بتاريخ ٩ يولية ١٩٤٥ .

[160] F.R., from the ambassador in France (Caffery) to the secretary of state, D. July 8 , 1945 , volume VIII , p. 1156 .

[١٦١] مذكرات أكرم الحوراني ، ج١ ، ص ٤٣٠ .

رئيس الوزراء اللبناني ووزير الخارجية هنري فرعون ، وتداولوا في البلاغ الفرنسي وأعلنوا ارتياحهم لقرار الفرنسيين بتسليم هذه القوات . وأصروا على تنفيذ جميع قرارات مجلس دول الجامعة العربية ، وقد جاء البيان على النحو التالي : " لقد أخذت الحكومتان السورية واللبنانية علماً بالإعلان الذي نشرته الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية بتاريخ ٨ يولية ١٩٤٥م والمتضمن إعلان نقل الفرق المجندة محلياً لكلتا الحكومتين ، وهما تعلنان عن شعورهما بالارتياح باتخاذ الحكومة الفرنسية هذا القرار ، وقررتا تعيين لجنة فنية لاستلام هذه القوات" (١٦٢) . وقد تشكل الوفدان السوري (*) واللبناني (*)، و الوفد الفرنسي (*) ، تمهيداً لوضع سبل تسليم القوات الخاصة ، وقد عقدت هذه اللجنة جلساتها في بلدة " شتورة " بداية من ١٢ يولية ١٩٤٥م (١٦٣) .

وبالفعل توصل الجانبان إلى سبل تسليم هذه القوات ، ففي ٢٤ يولية ١٩٤٥م أذاعت الحكومة اللبنانية بلاغاً ذكرت فيه أنها تستقبل بارتياح عميق الجيوش المجندة محلياً ، وقد أصبحت منذ الآن في خدمة الوطن ، وهي تعتمد عليها جميعاً لأداء واجبها المقدس نحو الأمة ، وبتاريخ ٢٦ يولية أصدرت الحكومة مرسوماً بتعيين الزعيم فؤاد شهاب قائداً للجيش اللبناني والزعيم سليمان نوفل رئيساً للأركان ، وتم الاتفاق بين الجانب اللبناني والجانب الفرنسي على شروط حددت بموجب بروتوكول صدر في أول أغسطس ١٩٤٥م (١٦٤) .

وقد نص بروتوكول أول أغسطس ١٩٤٥م على أن قائد الجيش اللبناني ... المندوب العام المطلق الصلاحية وممثل الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية ...

... from the minister to Syria and Lebanon (Wadsworth) to the secretary of state . D. July 13, 1945, volume VIII , p. 1157 .

(*) تشكل الوفد السوري من أحمد اللحام رئيساً والزعيم عبد الله عطفه والعقيدان رفعت خالد... والمقدمان فؤاد مردم ونقولا منصور ، والنقيب صلاح برزي ، والملازم عدنان المالكي .

(*) تشكل الوفد اللبناني من النائب يوسف شربل رئيساً والزعماء فؤاد شهاب وسليمان نوفل ونصور ... رفاعي والنقيب داود حماد .

(*) تشكل الوفد الفرنسي من السيد " بنوشي " السكرتير العام للمندوبين الفرنسيين رئيساً ، والسيد ... رئيس أركان حرب القيادة العليا لجيوش الشرق الخاصة ، والسيد " فرملان " مدير القوات الخاصة والسيد " بولس " رئيس الشعبة الرابعة ، والسيد ... بونية " .

(١٦٣) منير تقي الدين : مرجع سابق ، ص ص ١٥١ - ١٥٢ .

(١٦٤) نفسه ، ص ١٥٢ .

بناء على البلاغ الصادر عن حكومته بتاريخ ٨ يولية بأن القوات العسكرية من مختلف الأسلحة التي كانت تشكل سابقاً جيوش الشرق الخاصة والمفصلة في الملحق الثاني قد سلمت هذا النهار في تمام الساعة صفر إلى حكومة الجمهورية اللبنانية التي تسلمت حالاً قيادة هذه القوات وأخذتها على عاتقها ، وأن تسليم العسكريين المتطوعين بعقود خاصة سيكون موضع دراسة خاصة ، وأن الحكومة اللبنانية تعترف بأن اللجان المعينة من قبلها والوارد اسمها في الملحق الثالث قد تسلمت من السلطات العسكرية الفرنسية الرجال القائمين حالياً بالخدمة مع معداتهم لقاء بيان سلم إلى هذه السلطات ، وأن الحكومة اللبنانية توافق اعتباراً من هذا التاريخ على تحمل جميع المسئوليات التي كانت ملقاة على عاتق الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية وفقاً لأحكام القرار رقم ٣٠٤٥ الذي هو بمثابة قانون لهذه الوحدات ، وأن جميع المعدات العسكرية على اختلاف أنواعها الموجودة مع الوحدات المنتقلة بتاريخ أول أغسطس قد سلمت إلى السلطات العسكرية اللبنانية المعطاة حق الاستلام من قبل حكومتها شرط أن يتم فيما بعد تفاهم بين الحكومتين لتحديد المبالغ التي يتوجب على الحكومة اللبنانية دفعها إلى الحكومة الفرنسية ، علاوة على المبالغ الواجبة على الحكومة اللبنانية قبل أول سبتمبر ١٩٣٩م [١٦٥] .

وعلى أثر الاتفاق المعقود في الأول من أغسطس ١٩٤٥م ، وفي خلال هذا الشهر نفسه تم انتقال هذه الوحدات بعتادها وأسلحتها وذخيرتها ، ووضعت الثكنات المبنية بأموال المصالح المشتركة في لبنان تحت تصرف القيادة اللبنانية ، أما ما أنشئ منها بأموال وزارة الدفاع الفرنسية فإنه يبقى ملك الحكومة الفرنسية حتى تتم أعمال التصفية المالية بين لبنان وفرنسا وتوقع اتفاقية النقد بين البلدين ، والوحدات المشار إليها : " هي فوج القناصة اللبنانية الثالث ، وفوج المدفعية ، ونصف سرية الدبابات الخاصة ، وكوكبة المصفحات رقم ٣ ، وسرية الموقع ، وسرية مستودع الخيول ، وسرية الإنشاءات الهندسية الخامسة ، وسرية خدمة الطيران الأولى ، وسرية الإدارة ، وفصيل المدفعية ، والثكنات التي وضعت تحت تصرف القيادة اللبنانية هي مفروزة الدفاع الوطني وطرابلس والأمير بشير ومخازن ميخائيل الإدارية ، وتسلمت القيادة أيضاً ثكنات " كراتجة " و " لمبروان " على سبيل الإعارة وجميعها في بيروت ، وعلاوة على ما تقدم وضع تحت

---

[١٦٥] نفسه ، ص ص ١٥٢ – ١٥٣ .

تصرف القيادة معسكر " بعبدا " ، وثكنة إلياس في طرابلس ، وثكنة الخيالة وثكنة الخيام في بلدة " المية مية " ، وثكنة بنيامين في بلدة مرجعيون " [١٦٦] .

وفي سوريا أخذ الفرنسيون في تسليم القوات الخاصة من أفراد وأسلحة دون قيد أو شرط ، كما سلمت جميع الثكنات العسكرية إلى الحكومة السورية ، وأصبحت القوات الخاصة السورية بكاملها تابعة لسلطة الحكومة ، وفي ٨ أغسطس ١٩٤٥م صدر تصريح من الحكومة السورية أشار إلى أنه قد تم نقل القوات الخاصة أفراداً وقيادة إلى ملكية الحكومة السورية ، ومن بعدها شرع عبد الله عطفة رئيس أركان الجيش ورفاقه من كبار الضباط السوريين بإعادة تنظيم الجيش السوري من جديد [١٦٧] .

هكذا مضى الموقف الفرنسي تجاه قضية استرداد السوريين واللبنانيين للقوات الخاصة التي كانت تسيطر عليها السلطة الفرنسية في البلدين حيث رفضت فرنسا اعتبار هذه القوات من المصالح المشتركة التي وافقت على تسليمها لهما بمقتضى اتفاق ديسمبر ١٩٤٣م ، ولذا رفضت تسليم هذه القوات إذ أرادت من خلال الاحتفاظ بها المساومة على عقد اتفاق يضمن مصالحها في البلدين مقابل التسليم ، ومع رفض السوريين واللبنانيين لذلك عمدت فرنسا إلى التهديد بالقوة لفرض هذا الاتفاق ، بل واستخدمتها فعلياً في مايو ١٩٤٥م ، وهو ما وقف ضده البريطانيون وعارضته أيضا الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، وكذلك وقفت الجامعة العربية تجاهه موقف التأييد لسوريا ولبنان . والنتيجة وصول الفرنسيين إلى درجة الاقتناع التام بعدم إمكانية احتفاظهم بهذه القوات مقابل مصالحهم ، وبالتالي قاموا بتسليمها للبلدين بمقتضى قرار منفرد صدر منهم في ٨ يولية ١٩٤٥م .

---

[١٦٦] نفسه ، ص ص ١٥٣ – ١٥٤ .

[١٦٧] مذكرات أكرم الحوراني ، ج١ ، ص ٤٣٠ .

المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق .

(١) – وثائق غير منشورة .

(أ) – وزارة الخارجية المصرية .

(*) – محفظة رقم ١٥٣٧ ، ملف رقم ٣٧ / ٣٤ / ٣ جـ ٢ .

(*) – كود أرشيف رقم ٧٨٠٠٤٥٦٥٨ ، ملف رقم ٣ جـ ١ .

(B) – United Kingdom (Foreign Office) :

(*) – F. O., 371 / 40299 , 1943 .
(*) – F. O., 371 / 40299 , 1944 .
(*) – F. O., 371 / 40301 , 1944 .
(*) – F. O., 371 / 45553 , 1945 .
(*) – F. O., 371 / 45554 , 1945 .

(٢) – وثائق منشورة .

(أ) – مجلس الجامعة العربية : دورة الانعقاد الأولى ، يولية ١٩٤٥م .

(B) – United States (Foreign Relation) :

(*) – F. R., Volume V , Washington 1965 .
(*) – F. R., Volume VIII , Washington 1969 .

ثانياً : المذكرات الشخصية .

(*)– بشارة الخوري : حقائق لبنانية ، ثلاثة أجزاء ، منشورات أوراق لبنانية ، بيروت ١٩٦٠م .

(*)– مذكرات أكرم الحوراني ، أربعة أجزاء ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ٢٠٠٠م .

(*)– مذكرات خالد العظم ، ثلاثة أجزاء ، الطبعة الثانية ، الدار المتحدة للنشر ، بيروت ١٩٨٣م .

ثالثاً : المراجع العربية والمعربة .

(*)– إحسان هنيدي : كفاح الشعب السوري ١٩٠٨ – ١٩٤٨م ، الطبعة الثانية ، دمشق ١٩٦٢م .

(*)– أحمد حمروش : قصة ثورة يوليو ١٩٥٢م ، الجزء الثالث ، الطبعة الثانية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة د. ت .

(*)– **أحمد خليل محمودي (دكتور)** : لبنان في جامعة الدول العربية ١٩٤٥ – ١٩٤٨م ، المركز العربى للأبحاث والتوثيق ، بيروت ١٩٩٤م .

(*)– **إليعازر بعيري** : ضباط الجيش في السياسة والمجتمع العربي ، ترجمة : بدر الرفاعي ، القاهرة ١٩٩٠م .

(*)– **بييربوداغوفا** : الصراع في سوريا ١٩٤٥ – ١٩٦٦م ، ترجمة : ماجد علاء الدين ، أنيس المتنى ، مطبعة الصباح ، دمشق ١٩٨٧م .

(*)– **حسن أمين البعيني** : دروز سوريا ولبنان في عهد الانتداب الفرنسي ١٩٢٠ – ١٩٤٣ م ، المركز العربي للأبحاث ، بيروت ١٩٩٣م .

(*)– **رغيد الصلح** : لبنان والعروبة ، دار الساقى ، بيروت د. ت .

(*)– **زهير الشلق** : من أوراق الانتداب ، دار النفائس ، بيروت ١٩٨٩م .

(*)– **سعيد التلاوي** : كيف استقلت سوريا ، دمشق د. ت .

(*)– **سليمان محمود السبعاوى** : تاريخ النضال الشعبي في الإقليم السوري ، دمشق ١٩٦٠م .

(*)– **سيتون وليمز** : بريطانيا والدول العربية ، ترجمة : أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة د. ت .

(*)– **صلاح العقاد (دكتور)** : المشرق العربي المعاصر ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٦٨م .

(*)– **منير تقي الدين** : الجلاء ، دار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٥٦م .

(*)– **ميشيل كرستيان داقيه** : المسألة السورية المزدوجة ، ترجمة : جبرائيل بيطار ، دار طلاس للترجمة والنشر ، دمشق ١٩٨٤م .

(*)– **نجيب الأرمنازي** : سوريا من الاحتلال حتى الجلاء ، معهد الدراسات العربية ، القاهرة ١٩٥٤م .

رابعاً : المراجع الأجنبية .

(*) – **Bernard Vernier** , Armée et politique au Moyen Orient , payot , Paris 1966 .

(*) – **Gorden Torrey** , Syrian politic and the military (1945-1958), Ohio State univ. press , Ohio 1964 .

(*) – **Hanna Batatu** , some observations on the social roots of Syria's ruling military group and the causes for its dominance, the Middle East Journal, vol.35, N.3, Summer 1981

(*) – **Houroni A. H.,** Syria and Lebanon , London 1946 .

(*) – **Hurewitz J. C.,** Middle East politics , the military dimension , London 1969 .

(*) – **Majid Khadduri,** Constitutional Development in Syria, the Middle East Journal, volume 5, London 1951 .

(*) – **Morrais Janowits** , The military in the political development of the new nations . Chicago univ. press, Chicago 1964 .

(*) – **Safouh al-akhrass,** Revolutionary change and modernization in the Arab world (a case from Syria), Damascus 1972 .